بحث
١

أسلوب « إذن » فى ضوء الدراسات النحوية والقرآنية

للدكتور

محمد السيد عزوز

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذى اختص العربية بكتابه الكريم وزادها به تشريفاً وتكريماً ، والصلاة والسلام على أشرف خلقه الذى أدبه ربه فأحسن تأديبه، خير من نطق بالضاد وأُوتى جوامعَ الكلم ، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

(أما بعد)

فهذا بحث بعنوان (أسلوب " إذن " فى ضوء الدراسات النحوية والقرآنية) وقد تتبعت فيه آراء النحاة والمفسرين محاولاً الكشف عن كل ما يتعلق بهذا الأسلوب ، فجمعت شتاته وفصلت القول فيه بذكر آراء العلماء والتطبيق على الشواهد العربية وبخاصة ما ورد منها فى القرآن الكريم .

وكان سبب اختيارى لهذا البحث أنى وجدت أن النحاة يشترطون فى إذن دون سائر أخواتها شروطاً لنصب الفعل المضارع ، فهى أحياناً تكون عاملة وأخرى تكون مهملة ، فأردت بهذا البحث أن أميط اللثام عن هذا الأسلوب .

وقد تناولت فى هذا البحث سبعة عناصر ، بدأتها بالحديث عن تركيب إذن ، وهل هى حرف أم اسم ؟ وهل هى بسيطة أم مركبة ؟ ثم أتبعت ذلك بالحديث عن معنى إذن وأنها تفيد الجواب والجزاء وما المقصود بكل كلمة من هاتين وآراء النحاة والمفسرين فيهما ، وفى العنصر الثالث تكلمت عن شروط نصبها للمضارع ، وفصلت القول فى ذلك ، وبعد ذلك تحدثت عن جواز الإعمال والإهمال وذلك حين تكون مسبوقة بحرف عطف الفاء أو الواو وفى

العنصر الخامس تناولت إذن غير العاملة ، وهى التى فقدت شرطاً من الشروط التى اشترطها النحاة لإعمالها ، وبعد ذلك تحدثت عن كيفية كتابتها واختلاف النحاة فى ذلك مع بيان رأى الباحث ، ثم تحدثت عن جواز عدم إعمالها مع توافر الشروط فى لغة نادرة من لغات العرب .

وختمت البحث بخاتمة أبرزت فيها أهم النتائج التى توصلت إليها ، وذيلته بثبت لأهم المراجع .

والله أسأل أن يوفقنى لمايحب ويرضى ، وخدمة كتابه العزيز ، وخدمة لغة القرآن ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

وإنى لآمل أن أكون قد قدمت بهذا البحث صورة وافية لأسلوب إذن فى العربية ، والله المستعان ومنه الحول والقوة .

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ،،،

أولاً : تركيب " إذن " :

اختلف النحاة فى " إذن " التى يقع بعدها الفعل المضارع منصوباً اختلافاً كبيراً ، وأول هذه الاختلافات أهى حرف أم اسم ؟ ولهم فى هذا أقوال :

الأول : أنها حرفٌ ، وهو قول جمهور النحاة (١) .

والثانى : هو رأى الكوفيين ، وذهبوا إلى أنها اسمٌ منوّن (٢) ، والأصل فى (إذن أكرمك) : إذا جئتنى أكرمك ، ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين(٣)، ومعنى هذا أن جملة " جئتنى " الواقعة بعد إذًا فى محل جر بإضافة إذًا إليها ، وقد حذفت هذه الجملة ، وعوض عنها تنوين إذاً ، وحُذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين .

والثالث : رأى الرضى ، وهو يرى أنها ظرف ، أصله إذْ " حُذفت الجملة المضاف إليها وعُوض عنها التنوين ، لما قُصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصًا بالماضى ، وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور ، فقصدوا إلى لفظ إذْ الذى هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه ، وجردوه عن معنى الماضى ، وجعلوه صالحاً للأزمنة الثلاثة "(٤) .

ويستطرد الرضىّ ليوضح أن " إذْ " صالح للأزمنة الثلاثة ، للماضى؛ لأنهم " لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور ، دلّ ذلك الفعل

---

(١) انظر : ارتشاف الضرب ٢/٣٩٥ وهمع الهوامع ٤/١٠٣ - ١٠٤ وحاشية الصبان ٣/٢٩٠ والتصريح ٢/٢٣٤ وجواهر الأدب ٤١٨ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضى ٢/٢٣٨ وهمع الهوامع ٤/١٠٤ وشرح الأشمونى ٣/٢٩٠ .

(٣) شرح الأشمونى ٣/٢٩٠ وارتشاف الضرب ٢/٣٩٥ وهمع الهوامع ٤/١٠٤ .

(٤) شرح الكافية ٢/٢٣٥ وانظر : حاشية الصبان ٣/٢٩٠ .

السابق على الجملة المضاف إليها كما يقول لك شخص مثلاً : أنا أزورك ، فتقول : إذن أكرمَك ، أى إذْ تزورنى أكرمك ، أى وقت زيارتك لى أكرمك ، وعوّض التنوين من المضاف إليه ... فإذن على ما تقرر صالح للمضى ... وللمستقبل نحو : جئتنى إذن أكرمك ، وللحال نحو : إذن أظنُّك كاذباً " (١) .

وقد ذهب الرضى إلى أنّ إذن هى إذٍ فى نحو قولك " حينئذٍ ويومئذٍ ، إلا أنه كسر ذلك فى نحو : حينئذٍ ليكون فى صورة ما أضيف إليه الظرف ، وإذا لم يكن قبله ظرف فى صورة المضاف إليه فكسره نادرٌ ، كقوله :

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعاقبة وأنت إذٍ صحيح (٢)

والوجه فتحه ليكون فى صورة ظرف منصوب ؛ لأن معناه الظرف " (٣) ويستدل على اسميتها بأن " نونها تقلب فى الوقف ألفاً ، وهذا يرجح جانب اسميتها " (٤) على حين يرى المازنى أنه " لا يوقف عليها بالألف ، لكونها حرفاً كـ (أنْ) ، وأجاز المبرد الوجهين ، وقال الفراء : إذا أعملتها فاكتبها

---

(١) شرح الكافية ٢/٢٣٥ .

(٢) من الوافر لأبى ذؤيب الهذلى ، انظر : شرح أشعار الهذليين ١/١٧١ وشرح شواهد المغنى ٣٦٠ والخزانة ٦/٥٣٩ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ولسان العرب (أذذ) ٣/٤٧٦ والأشباه والنظائر ٤/٣٠١ وتذكرة النحاة ٣٧٩ والجنى الدانى ١٨٧ والخصائص ٢/٣٧٦ وجواهر الأدب ١٣٨ ورصف المبانى ٣٤٧ وسر صناعة الإعراب ٥٠٤ ، ٥٠٥ وشرح المفصل ٣/٢٩، ٩/٣١ ومغنى اللبيب ٢٨٦ .

(٣) شرح الكافية ٢/٢٣٨ .

(٤) شرح الكافية ٢/٢٣٨ .

بالألف ، وإذا ألغيتها فاكتبها بالنون ، لئلا تلتبس بإذ الزمانية ، وأما إذا أعملتها ، فالعمل يميزها عنها " .(١)

ويدلل الرضى على أنها ظرفية زمانية فيقول : " وإنما ارتكبت ادعاء أن إذن زمانية محذوفة الجملة المضاف إليها لظهور معنى الزمان فيها فى جميع استعمالاتها كما فى إذ ، فإن معنى : إن جئتنى إذن أكرمك ، فى وقت المجئ أكرمك ، وكذا لو زرتنى إذن أكرمتك ، ولاسيما فى قوله تعالى ﴿ فعلتها إذن وأنا من الضالين ﴾ (٢) .

والرأى الذى أرجحه أن " إذن " اسم تضمن معنى الظرفية الزمانية، وهى صالحة للأزمنة الثلاثة الماضى والحاضر والمستقبل ، والدليل على ذلك كما يرى الرضى أنها هى إذٍ فى قولنا يومئذٍ حيث أضيف الظرف إليها ، كما أن نونها تقلب فى الوقف ألفاً ، ويترتب على هذا أن " إذن " ليست هى الناصبة للفعل المضارع بنفسها ، وإنما الناصب له أنْ مضمرة . وأنْ المصدرية المضمرة ومدخولها فى تأويل مصدر يكون فاعلاً لفعل محذوف ، وهذه المسألة سوف أتناولها بالتفصيل عند الحديث عن نصب الفعل المضارع بعدها .

أما كونها اسماً وسائر الأدوات التى تنصب المضارع حروف ، فهذا لا غرابة فيه ، لأن كل الأدوات التى تجزم فعلين أسماء ما عدا إنْ حرف وكذا إذْما على الصحيح .

وثانى هذه الخلافات ، هل " إذن " حرف بسيط أم مركب ؟ وللنحاة فى ذلك مذهبان :

---

(١) شرح الكافية ٢/٢٣٨ .

(٢) الآية سورة الشعراء ٢٦/٢١ وانظر : شرح الكافية ٢/٢٣٦ .

الأول : هو مذهب الجمهور ، أنها حرفٌ بسيطٌ غير مركب (١) .

والآخر : أنها مركبة ، وفى التركيب قولان :

القول الأول : للخليل بن أحمد وفق ما حكى عنه سيبويه من أنها " حرفٌ مركبٌ من إذْ (بسكون الذال) ، وأنْ (المصدرية) ، وغلب عليها حكم الحرفية ، ونُقِلت حركةُ الهمزة إلى الذال ، ثم حُذِفت والتزم هذا النقل ، فكأن المعنى ، إذا قال القائل : أزورك ، فقلت : إذْ أنْ أكرمك ، قلت حينئذٍ : زيارتى واقعةٌ ولا يتكلم بهذا " (٢) .

وقد ردّ الإمام تقى الدين النيلى البغدادى بقوله : " إذْ للماضى ،وأنْ للمستقبل ، فبينهما تنافٍ ، ولا تركيب مع التنافى " (٣) .

وقد ذهب الخليل إلى أنّ لن مركبة من " لا " و " أنْ " ، ثم حذفت همزة أنْ تخفيفا ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين .

والقول الثانى لأبى على عمر بن عبد المجيد الرندى : " بأنها مركبة من " إذا " و " أنْ " لأنها تعطى ما تعطى كل واحدة منهما ، فتعطى الربط كإذا ، والنصب كأنْ ، ثم حذفت همزة أنْ ، ثم ألف " إذا " لالتقاء الساكنين"(٤) .

---

(١) ينظر فى هذا : ارتشاف الضرب ٣٩٥/٢ وكتاب الصفوة الصفية ٣٢٢/١ وهمع الهوامع ١٠٤/٤ وحاشية الصبان ٢٩٠/٣ وجواهر الأدب ٤١٨ والتصريح ٢٣٤/٢ .

(٢) ينظر : همع الهوامع ١٠٤/٤ وراجع : جواهر الأدب ٤١٨ والتصريح ٢٣٤/٢ وارتشاف الضرب ٣٩٥/٢ والصفوة الصفية ٣٢٢/١ .

(٣) كتاب الصفوة الصفية ٣٢٢/١ .

(٤) ينظر : همع الهوامع ١٠٤/٤ وحاشية الصبان ٢٩٠/٣ وارتشاف الضرب ٢٩٥/٢ – ٣٩٦ والتصريح ٢٣٤/٢ .

والرأى الذى أرجحه هو ما ذهب إليه أبو على الرندى من أنها مركبة من إذا وأنْ ؛ لأن هذا القول يتوافق مع معناها ومع عملها ، فهى تفيد الربط لأن معناها الجواب والجزاء وتعمل النصب فى الفعل المضارع كـ "أنْ" المصدرية .

وذهب الصبان إلى أن القائل بالتركيب " يجعل النصب بأنْ المشتملة عليها إذن ، كما فى حاشية السيوطى على المغنى " (١) .

ثانيا : معنى " إذن " :

معناها عند سيبويه (٢) : الجواب والجزاء ، وهذا الكلام من سيبويه أوقع النحاة فى خلط واضطراب ، يقول أبو حيان (٣) : " وتحرير معنى " إذن " صعب ، وقد اضطرب الناس فى معناها ، وقد نصّ سيبويه على أن معناها الجواب والجزاء ، واختلف النحاة فى فهم كلام سيبويه " .

فالأستاذ أبو على الشلوبين حمل كلام سيبويه على ظاهره ، فهى للجواب والجزاء فى كل موضع (٤) ، وتكلف تخريج نحو ﴿ قال فعلتها إذاً وأنا من الضالين ﴾ (٥) على الشرط والجزاء ، أى إنْ كنت فعلت الوكزة

---

(١) حاشية الصبان ٣/٢٩٠ .

(٢) الكتاب ٤/٢٣٤ وينظر : شرح الكافية ٢/٢٣٦ وارتشاف الضرب ٢/٣٩٨ وشرح قطر الندى ٥٧ والتصريح ٢/٢٢٤ وحاشية الصبان ٣/٢٩١ وهمع الهوامع ٤/١٠٤ ومغنى اللبيب ١/١٩ .

(٣) البحر المحيط ١/٤٣٤ .

(٤) ينظر رأيه فى : ارتشاف الضرب ٢/٣٩٨ وشرح الأشمونى ٣/٢٩١ وهمع الهوامع ٤/١٠٤ وشرح القطر ٥٧ .

(٥) سورة الشعراء ٢٦/٢١ .

كافراً لأنَعْمِكَ كما زعمت يافرعون فأنا من الضالين ، بل فعلتها غير قاصد القتل ، وغير كافر لأنعمك (١) .

وذهب أبو على الفارسىّ إلى أنها غالباً تكون للجزاء فى أكثر المواضع ، كقولك لمن قال : أزورك ، إذن أكرمك ، فقد أجبته ، وجعلت إكرامه جزاء زيارته ، أى إن تزرنى أكرمْتُك ، قال : وقد تتمخض للجواب ، كقولك : لمن قال أحبك : إذن أُصدِقُك ، إذ لا مجازاة هنا (٢) .

وهو نفس ما ذهب إليه الرضى (٣) الذى قال إن " إذن " ضُمنت معنى الجزاء " لكونه كإذْما وحيثما فى حذف الجملة المضاف إليها ، فإن الظرف الواجب إضافته إلى الجملة يُقْطعُ عن الإضافة لتضمن معنى الشرط، وذلك لأن كلمات الشرط مبهمة ، والإضافة توجد فى المضاف تخصيصاً لكن لما كانت الجملة المضاف إليها إذ ثابتة من حيث المعنى ، ومبدلة منها التنوين فى اللفظ ، بخلاف إذما وحيثما ، لم يجزم إذن ما هو جوابه نحو إذن أكرمك ، كما جزمت إذْمَا وحيثما "

فالرضى يرى أنها مثل إذما وحيثما فى تضمن معنى الجزاء ، فهى مثلهما فى حذف الجملة المضاف إليها ؛ لأن تضمنهما معنى الشرط يقطعهما عن الإضافة ، أما بالنسبة لـ " إذن " فهى لا تجزم مثلهما ؛ لأن الجملة المضاف إليها إذ ثابتة من حيث المعنى ، ومبدلة منها التنوين فى اللفظ .

---

(١) حاشية الصبان ٣/٢٩١ .

(٢) ينظر رأى الفارسى فى : همع الهوامع ٤/١٠٤ وارتشاف الضرب ٢/٣٩٨ والتصريح ٢/٢٣٤ وحاشية الصبان ٣/٢٩١ وشرح قطر الندى ٥٧ .

(٣) شرح الكافية ٢/٢٣٦ .

ثم يعلل الرضى لقوله إنها غالباً تتضمن معنى الشرط " لأنه لا معنى للشرط فى قوله تعالى ﴿ فعلتها إذاً وأنا من الضالين ﴾ (١) .

وإذا كانت للشرط جاز أن يكون الشرط فى الماضى ، نحو : لو جئتنى إذاً لأكرمتك ، وفى المستقبل نحو إذن أكرمَك بنصب الفعل ، وإذا كان بمعنى الشرط فى الماضى جاز إجراؤه مجرى لو فى إدخال اللام فى جوابه ، كقوله تعالى : ﴿ إذاً لأذقناك ضعف الحياة ﴾ (٢) ، أى لو ركنت إليهم شيئاً قليلاً لأذقناك " (٣) .

ثم يوضح الأمر بقوله " واعلم أنَّ " إذن " إذا وليه المضارع احتمل أنْ يكون للشرط فى المستقبل كإنْ ، وأنْ يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء ، كما تقول لمن يحدثك تحديث : إذاً أظنُّك كاذباً ، فإنه لا معنى للجزاء ههنا ، إذ الشرط والجزاء إما فى المستقبل أو فى الماضى ... ولا مدخل للجزاء فى الحال " (٤) . وقد سبقه الزجاج إلى تفسير معناها بأنه جزاء الشرط (٥) .

وقد ذكرنا قبل ذلك كلام الرضى بأن " إذن " صالحة للأزمنة الثلاثة ، للماضى وللحاضر وللمستقبل ، وهى تفيد معنى الجزاء إذا كانت للماضى وللمستقبل ، أما إذا كانت للحال فإنها لا تتضمن معنى الجزاء ؛ لأن الشرط والجزاء إما فى الماضى أو فى المستقبل ، وهذا يفسر اشتراط النحاة لجواز عملها أن تكون للمستقبل .

---

(١) سورة الشعراء ٢١/٢٦ .
(٢) سورة الإسراء ٧٥/١٧ .
(٣) شرح الكافية ٢٣٦/٢ .
(٤) شرح الكافية ٢٣٦/٢ وينظر : حاشية الصبان ٢٩١/٣ .
(٥) ينظر : شرح المفصل ٢١٦/٢ .

على حين نجد أن كثيرا من النحاة قد فسّر الجزاء بمعناه اللغوى كما يقول صاحب القاموس (١) : " الجزاء المكافأة على الشئ كالجازية جزاء بـه وعليه جزاءً ، وجازاه مجازاة وجِزاء تجازى دَيْنَـه وبدَيْنـه تقاضـاه واجتزاه طلب منه الجزاء " .

وممن فسّره على أنـه من المجازاة ابن فـارس (٢) الـذى يقـول : " (إذن) مجازاة على فعل ، يقول : أنا أقوم ، فتقول : إذن أقوم معك " .

ويقول الإربلى (٣) : " وضعت " إذن " لتكون جزاءً للفعل ، وجواباً لكلام دال عليه إما محقق ، كقولك لمن قال أزورك : إذن أكرمَك ، فـ " إذن " جزاء للفعل ، وهو الزيارة ، وجواب لهذا الكلام المحقق ، وإما مقدر كقولـك للقائل : لـو أكرمتنـى إذن أكرمَـك ، " فـإذن " هنـا جـواب لكـلام مقـدر ، كـأن القائل سأل : ماذا يكون مرتبطا بالإكرام ؟ فأجبته بإذن أكرمَك ، ومنه قوله :

أُرْدَدْ حمارَكَ لا يرتَعْ بروْضَتِنـا ... إِذَنْ تردَّ رَفِيدَ الحى مكروبا (٤)

فكأنه لما قال : اردد حمارك ، قال له : لا أردده ، فأجابه بقوله : إذن تـردّ ، فكان جواباً بهذا الجواب المقدر " .

---

(١) الفيروزابادى (جزى) ٣١٤/٤ .

(٢) الصاحبى ١١٣ .

(٣) جواهر الأدب ٤٢١ .

(٤) من بحر البسط واختلف فى نسبة هذا البيت فهو منسوب لعبد الله بن عنمة فى المفضلية ١١٥ صفحة ٣٨٣ والأصمعيات ٨٦ والكتاب ٤١١/١ وديوان الحماسة ١٦٥/١ والمقتضب ١٠/٢ وجمهرة اللغة (برك) ١٧٥/١ وفى اللسان (إذن) ١٥٢/١٦ لسلمة بن عنمة الضبى وفى (سوا) ١٤٣/١٩ لعبدالله بن عنمة وبدون نسبة فى المقتصد ١٠٥٧/٢ . ويروى البيت

فازجر حمارك لا يرتع بروضتنا ... إذن يُرد وقيدُ العير مكـــروب

وقال الدمامينى (١) : " وإنما المراد بكونها للجواب أنها تقع فى كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر سواء وقعت فى صدره أو فى حشوه ، أو فى آخره ، ولا تقع فى مقتضب ابتداء ليس جواباً عن شىء ، فباعتبار ملابستها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب " .

وقال الزمخشرى (٢) : " و " إذن " جواب وجزاء ، يقول الرجل : أنا آتيك ، فتقول : إذن أكرمك ، فهذا الكلام قد أجبته به ، وصيّرت إكرامك جزاءَ له على إتيانه " .

ويُفْهَم من كلام الزمخشرى أنه يفسر الجزاء بمعنى المجازاة ،وهذا ما يتضح أيضا من قول الأردبيلى شارح الأنموذج للزمخشرى (٣) : " (إذن) من نواصب المضارع ، وهو جواب وجزاء ، أى تقع فى كلام مَنْ يجيب متكلما ويخبره بجزائه على فعله الذى دل عليه كلامه ، كقولك لمن قال : أنا آتيك ، إذن أكرمَك ، فإن قولك : إذن أكرمَك ، جواب لقائل : أنا آتيك ، ودليل على جزاء فعله ، أعنى : إكرامك إياه " ومَنْ يتتبع تفسير الزمخشرى يجد أنه فى كثير من الآيات يفسر الجزاء بأنه جزاء الشرط ، وفى قليل من الآيات يفسرها بأنها بمعنى المجازاة .

---

(١) شرح الدمامينى على المغنى ١١٩/١ وينظر فى هذا التفسير : الصفوة الصفية ٣٢٢/١ - ٣٢٣ وشرح الأشمونى ٢٩١/٣ والتصريح ٢٣٤/٢ وشرح المفصل ١٣/٩ .

(٢) شرح المفصل ٢١٦/٢ .

(٣) تقى الدين النيلى البغدادى ٢٠٧ .

ومن تفسيره لها بأنها بمعنى جزاء الشرط ما جاء فى تفسير قوله تعالى : ﴿ فإن فعلت فإنك إذاً من الظالمين ﴾ (١) يقول : " (إذن) جزاء الشرط ، وجواب لسؤال مقدر ، كأن سائلاً سأل عن تبعة عبادة الأوثان "(٢).

وقوله تعالى ﴿ ما ننزّلُ الملائكة إلا بالحق وما كانوا إذاً منظَرين﴾(٣) .

يقول الزمخشرى (٤) : " (إذن) جواب وجزاء ؛ لأنه جواب لهم ، وجزاء لشرط مقدر ، تقديره : ولو نزلنا الملائكة ما كانوا منظرين ، وما أخر عذابهم " .

وهناك مواضع أخرى كثيرة فَسَّر فيها الزمخشرى (إذن) بأنها جواب للجزاء (٥) .

ويلحظ الباحث أن الزمخشرى فى كل آية فسّر فيها إذن بمعنى جزاء الشرط ذكر أنها للجواب والجزاء ، ويفهم من كلامه أنها تكون للمعنيين فى حال واحدة ، وهذا ما ذهب إليه أبو على الشلوبين كما أشرت ، ورأى

---

(١) سورة يونس ١٠٦/١٠ .

(٢) الكشاف ٢٠٥/٢ .

(٣) سورة الحجر ٨/١٥ .

(٤) الكشاف ٣١١/٢ .

(٥) سورة النساء ٦٧/٤ ويراجع الكشاف ٢٧٩/١ والبحر المحيط ٢٨٦/٣ ، وسورة الأنعام ٥٦/٦ ويراجع الكشاف ١٨/٢ والبحر المحيط ١٤٢/٤ ، وسورة يوسف ٧٩/١٢ ويراجع الكشاف ٢٦٩/٢ والبحر المحيط ٣٣٤/٥ ، وسورة الإسراء ٧٥/١٧ ويراجع الكشاف ٢٧٠/٢ ، وسورة المؤمنون ٣٤/٢٣ ويراجع الكشاف ٤٧/٣ والبحر المحيط ٤٠٤/٦ ، وسورة المؤمنون ٩١/٢٣ ويراجع الكشاف ٥٤/٣-٥٥ ، وسورة الشعراء ٤١/٢٦ - ٤٢ ويراجع الكشاف ١١٤/٣ ، وسورة العنكبوت ٤٨/٢٩ ويراجع الكشاف ١٩٣/٣ والبحرالمحيط ١٥٥/٧.

الفارسىّ أنها قد تكون جوابا فقط فى موضع ، وجواباً وجزاء فى موضع ، والصحيح هو قول الفارسىّ ؛ لأنها ليست للجواب والجزاء فى جميع الحالات ، وإنما قد تكون للجواب فقط ، وقد تكون للجواب والجزاء معاً.

وذكر الزمخشرى أنّ " إذن " تكون بمعنى المجازاة فى آية واحدة ، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ قال فعلتها إذاً وأنا من الضالين ﴾ (١) .

قال : " فإن قلت : " إذن " جواب وجزاء معاً ، والكلام وقع جواباً لفرعون، فكيف وقع جزاء ؟ قلت قول فرعون (وفعلت فعلتك) فيه معنى أنك جازيت نعمتى بما فعلت ، فقال له موسى : نعم فعلتها مجازيا لك ، تسليما لقوله ؛ لأن نعمته كانت عنده جديرة بأن تجازى بنحو ذلك الجزاء"(٢) .

فعندما لم يجد الزمخشرى هنا توجيها لكونها جزاءً للشرط ذهب إلى أنها بمعنى المجازاة ، والذى يؤكد أنها عنده جزاء للشرط أنه فى كتابه الأنموذج قد أفرد " إذن " بكلام ، بعد كلامه عن حرفى الشرط [إنْ – لو](٣)، مع أنه قد ذكرها فى نصب الفعل المضارع (٤) .

وذهب الرضى إلى أنها إذا كانت " بمعنى الشرط فى المستقبل جاز دخول الفاء فى جزائها كما فى جزاء إنْ ، قال :

---

(١) سورة الشعراء ٢١/٢٦ .

(٢) الكشاف ١١١/٣ ويراجع البحر المحيط ١١/٧ ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ٦٨/١ .

(٣) شرح الأنموذج ٢٠٧ .

(٤) شرح الأنموذج ١٣٨ – ١٣٩ .

ما إنْ أتيت بشئ أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطى إلى يدى(١)

أى إن أتيت بشئ فلا رفعت " (٢) .

ورأى أبى حيان فى إذن لا يختلف كثيرا عن رأى الزمخشرى ، فهو يرى أن معنى الجزاء هو جزاء الشرط ، ولذلك يتابع الزمخشرى فى تقدير الشرط ، فيقول : (إذن) حرف جزاء وجواب ، وكثيرا ما يتضح تقدير شرط وجزاء " (٣) .

والرأى الذى أرجحه أن معنى الجزاء أن تكون بمعنى المجازاة على فعل وأن تكون بمعنى الجزاء، تقول : أنا أقوم ، فتقول إذن أقوم معك ، فهذا جواب وجزاء ومجازاة .

ثالثاً : شروط نصب " إذن " للمضارع :

ذكرنا فيما سبق أنّ " إذن " اسم مركب ، يفيد معنى الجواب والجزاء ، " وكان القياس إلغاءها لعدم اختصاصها " (٤) ، ومن ثم اشترطوا لإعمالها النصب فى الفعل المضارع عدة شروط ، هى :

---

(١) من البسيط للنابغة الذبياني ديوانه ٢٥ والأزهية ٥٢ والخزانة ٧٣/٥ وشرح شواهد المغنى ٧٥/١ واللسان ٣١٤/١٥ ومجالس ثعلب ٣٦٦ ومغنى اللبيب ٢٥/١ .

(٢) شرح الكافية ٢٣٦/٢ .

(٣) البحر المحيط ١١١/٦ ويراجع أيضا البحر المحيط ١٤٢/٤ ، ٣٣٤/٥ ، ٤٤٦/٥ ، ١٠٦،٦ .

(٤) التصريح ٢٣٤/٢ .

الأول : أن تكون جواباً (١) ؛ لأنها إذا كانت جواباً قويت ، لأنها بالوضع للجواب ، وحقُّ الجواب ألا يتقدم عليه ما ليس منه " (٢) .

وهذا الشرط مستفاد من معنى إذن ، فهى كما قال سيبويه حرف جواب وجزاء ، وفسرها الفارسىّ بأنها قد تتمخض للجواب ، وقد فصلنا القول فى ذلك .

الثانى : ألا يكون معها حرف عطف ، كقولك : زيد يقوم وإذن يقعد، فإن عطفت " يقعد " على " يقوم " رفعت وألغيت إذن ، وإن عطفت " يقعد " على الجملة التى هى : " زيد يقوم " جاز النصب ؛ لأن عطف جملة فعلية على جملة اسمية جائزٌ (٣) .

وقال أبو حيان (٤) : " وقال بعض أصحابنا إذا عطفت على الجملة المتقدمة عملت ، وصار لها حكمها إذا ابتدئت " .

وهذا الشرط أشار إليه ابن مالك عند حديثه عن جواز الإعمال والإهمال فى قوله :

... وانصب وارفعا إذا " إذن " من بعد عطف وقعا (٥)

وسوف أتناول هذا الموضوع فى النقطة التالية إن شاء الله تعالى .

---

(١) ذكر هذا الشرط فى : المقتصد ١٠٥٤/٢ وكتاب الصفوة الصفية ٣٢٣/١ وجواهر الأدب ٤١٩ .

(٢) الصفوة الصفية ٣٢٣/١ .

(٣) انفرد بهذا الشرط صاحب الصفوة الصفية ٣٢٣/١ .

(٤) ارتشاف الضرب ٣٩٦/٢ .

(٥) شرح ابن عقيل ٣٤٣/٢ .

الثالث : أن يعتمد الفعل عليها ، أى تقع مبتدأة (١) ؛ لأنها حينئذٍ فى أشرف محالها فإن وقعت حشواً فى الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها أهملت (٢) .

وإلى الشرط الأول والثالث أشار سيبويه بقوله (٣) : " اعلم أن " إذن " إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت فى الفعل عمل أرى فى الاسم إذا كانت مبتدأة ، وذلك قولهم : إذن أجيئَك . وإذن آتيَك " .

فإن اعتمد ما بعدها على ما قبلها أهملت وألغيت " واعلم أنّ إذن إذا كانت بين الفعل وبين شئ الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لا تنصب البتة ، كما لا تنصب أُرَى إذا كانت بين الفعل والاسم فى قولك : كان أُرَى زيدٌ ذاهباً، وكما لا تعمل فى قولك : إنى أُرى ذاهبٌ (٤) . فإذن لا تصل فى ذا الموضع إلى أن تنصب كما لا تصل أُرَى هنا إلى أن تنصب ، فهذا تفسير الخليل ، وذلك قولك : أنا إذن آتيك . فهى ههنا بمنزلة أرى حيث لا تكون إلا ملغاة " (٥) .

---

(١) انظر هذا الشرط في : جواهر الأدب ٤١٩ والمقتصد ١٠٥٤/٢ والصفوة الصفية ٣٢٣/١ والكافية ٢٣٨/٢ وارتشاف الضرب ٣٩٦/٢ وهمع الهوامع ١٠٦/٤ وقطر الندى ٥٨ وشرح ابن عقيل ٣٤٤/٢ والتصريح ٢٣٤/٢ والفوائد الضيائية ٢٤٢/٢ وشرح شذور الذهب ٣٥٥ وشرح الأشمونى ٢٨٧/٣ وشرح الأنموذج ١٣٨ .

(٢) التصريح ٢٣٤/٢ .

(٣) الكتاب ١٢/٣ .

(٤) يشير سيبويه إلى الإلغاء فى باب ظن وأخواتها .

(٥) الكتاب ١٤/٣ وينظر : الفوائد الضيائية ٢٤٢/٢ - ٢٤٣ .

وعلل الرضى اشتراطهم أن تتصدر " إذن " بقوله (١) : " لأن نصب الفعل على ما قلنا لغرض التنصيص على معنى الشرط فى إذن ، والشرط مرتبته التصدر ، فإذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الأصلية ، فمن ثمة تقول : والله إن أتيتنى لأضربنك ، فكيف بالشرطية العارضة ، فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده " .

فتعليل الرضى لعدم نصب إذن للمضارع فى حالة عدم تصدرها مبنى على رأيه بأن معنى الجزاء أن يكون جزاء للشرط ، وهو كلام مهم يربط بين دلالة إذن وبين وظيفتها .

وقد حصر النحاة المواضع التى تهمل فيها إذن لعدم تصدرها فى ثلاثة مواضع :

أ) أن يكون ما بعدها خبرا لما قبلها ، نحو : أنا إذن أكرمك ، وإنى إذن أكرمك (٢) ، وقد جاء منصوباً مع كونه خبرا عما قبلها ، قال :

لا تجعلنى فيهم شطيرا إنى إذن أهلك أو أطيرا (٣)

وقد تأوّله النحاة على أن " الخبر هو إذن أهلك ، لا " أهلك " وحده ، فتكون " إذن " مصدرة ، كما تقول : زيدٌ لن يقوم ، وقيل : ضرورة .

---

(١) شرح الكافية ٢/٢٣٧ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣/١٤ والمقتضب ٢/١٠ وهمع الهوامع ٤/١٠٦ وشرح الأشمونى ٣/٢٨٧ والتصريح ٢/٢٣٤ ، وشرح الأنموذج ١٣٩ وشرح ابن عقيل ٢/٣٤٤ والصفوة الصفية ١/٣٢٣ وشرح شذور الذهب ٣٥٦ .

(٣) رجز لم يعلم قائله ينظر : الإنصاف ١/١٧٧ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٧٠ والخزانة ٣/٥٧٤ وشرح الكافية ٢/٢٣٨ وحاشية الصبان ٣/٢٨٨ وهمع الهوامع ٤/١٠٦ وأجازه الكسائى .

قال الأندلسى : يجوز أن يكون خبر إنَّ محذوفاً ، أى إنى أذل أو لا أحتمل ، ثم ابتدأ وقال : إذن أهلك ، والوجه رفع أهلك ، وجعل أو بمعنى إلاّ " (١) .

ب) أن يكون جزاء للشرط الذى قبل إذن نحو إن تأتنى إذن أكرمك (٢) " ولم يجز النصب ووجب الجزم لأجل أن قولك : إن تكرمنى ، يقتضى الجواب ، وهو قبل إذاً فاستحقاقه للفعل أقوى من استحقاق إذاً ، وإذا اقتضى الفعل الشرطُ جزمه ، وإذا جزمه لم يكن لإذاً فيه حظ ، إذ المجزومُ لا ينصبُ ، فلو قلت : إن تكرمنى إذاً أكرمَك ، فنصبت الفعل بإذاً أبطلت حكم الشرط ، وذلك فاسدٌ من حيث إن إذاً يصح له معنى من غير نصب ، ولا يصح للشرط معنى من غير جزاء " (٣) .

وقال سيبويه (٤) : " وليس هذا كقول ابن عنمة الضبى :

اردد حمارَك لا تُنْزع شويّته إذن يردَّ وقيدُ العير مكروب (٥)

من قِبَل أنّ هذا منقطع من الكلام الأول ، وليس معتمدا على ما قبله؛ لأن ما قبله مستغن " .

وخرّجه الرضى بأنه مجزوم على مذهب الكسائى حيث إن " لا يرتع مجزوماً بكون " لا " فيه للنهى ، لا أنه جواب الأمر ، ويردّ مجزوماً

---

(١) شرح الكافية ٢٣٨/٢ وينظر : حاشية الصبان ٢٨٨/٣ والتصريح ٢٣٤/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٤/٣ والمقتضب ١٠/٢ وهمع الهوامع ١٠٦/٤ والتصريح ٢٣٤/٢ وشرح الكافية ٢٣٨/٢ والمقتصد ١٠٥٤/٢ .

(٣) المقتصد ١٠٥٥/٢ .

(٤) الكتاب ١٤/٣ وينظر شرح الكافية ٢٣٩/٢ .

(٥) سبق تخريجه فى المبحث السابق .

لا منصوبا ، بكونه جوابا للنهى ، كما هو مذهبه فى نحو قولك : لا تكفر تدخل النار ، أى إن تكفر تدخل النار ، فيكون المعنى : لا يرتع إن يرتع يرد " (١)

ج) أن يكون جواباً للقسم الذى قبلها نحو : والله إذاً لأخرجنّ (٢) ، " من قبلَ أن أفعل معتمد على اليمين ، وإذن لغوٌ ، وليس الكلام هنا بمنزلته إذا كانت إذن فى أوله " (٣) ، " ولو نصبت فقلت : إذن لا أفعلَ ، أبطلت حكم اليمين ، ولم تأت لها بجواب فجرى فى الفساد مجرى قولك : إن تكرمنى إذن أكرمَك بالنصب " (٤) .

ومن وقوعها متوسطة فى جواب القسم ، قول كثير عزة :

لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها وأمكننى منها إذاً لا أقيلُهَا (٥)

---

(١) شرح الكافية ٢/٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣/١٤ والمقتصد ٢/١٠٥٥ وهمع الهوامع ٤/١٠٦ وشرح الأشمونى ٣/٢٨٧ وشرح الكافية ٢/٢٣٩ والتصريح ٢/٢٣٤ وشرح شذور الذهب ٣٥٥ .

(٣) المقتصد ٢/١٠٥٥ .

(٤) المقتصد ٢/١٠٥٥

(٥) من شواهد الكتاب ٣/١٤ والمقتصد ٢/١٠٥٥ وهمع الهوامع ٤/١٠٦ وشرح المفصل ٩/١٣ ، ٢٢ ورصف المبانى ١٥٤ ، ٣١٦ والصفوة الصفية ١/٣٢٣ - ٣٢٤ وشواهد المغنى ٢٤ والتصريح ٢/٢٣٤ وحاشية الصبان ٣/٢٨٨ والخزانة ٣/٢٨٠ ، ٤/٥٤٠ وهو من بحر الطويل انظر ديوانه ٢/٧٨ .

لأن قوله لا أقيلُها " معتمد على ما فى قوله : لئن عاد لى من تقدير القسم كأنه : والله لئن عاد لى بمثلها لا أقيلُها ، وإذا كان الفعل بعد إذن معتمداً على ما قبلها لم تكن مبتدأةً أيضاً " (١) .

فمذهب البصريين أنه " لا يجوز الإعمال ... ، وفصّل الكوفيون فقالوا : إن وقع بين مبتدأ وخبر نحو : زيد إذاً يكرمك ، فهشام يجيز النصب والرفع ، وبعد اسم إنّ ، فأجاز الكسائى والفراء ذينك ، نحو إنّ عبد الله إذاً يزورك بالرفع والنصب ، والفاتح الظن أو ما أشبهه نحو : ظننت أن عبد الله إذاً يزورك ، فالوجهان أو غير الظن أو ما أشبهه ، فإبطال العمل عند الفراء نحو : يعجبنى أن عبد الله إذاً يزورك بالرفع لاغير ، وقياس قول الكسائى جواز الوجهين ، ومورد السماع قوله :

..... ∴ إنـــى إذن أهلـــك أو أطـــير

فتأول البصريون ، وبنى عليه الكوفيون المسائل " (٢) .

ويقول الرضى (٣) : " ولا يقع المضارع بعد إذن فى غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها فى الاستقراء " ..

وأضاف السيوطى إلى هذه المواضع الثلاثة اسم كان ، فقال (٤) " وبعد اسم كان نحو : كان عبد الله إذن يكرمك ... وخالف الفراء فى كان فأوجب الرفع "

---

(١) المقتصد ١٠٥٥/٢ - ١٠٥٦ وينظر : شرح شذور الذهب ٣٥٦ والصفوة الصفية ٣٢٤/١ .

(٢) ارتشاف الضرب ٣٩٦/٢ وينظر فى ذلك : همع الهوامع ١٠٦/٤ - ١٠٧ وحاشية الصبان ٢٨٨/٣ .

(٣) شرح الكافية ٢٣٩/٢ .

(٤) همع الهوامع ١٠٧/٤ وينظر : حاشية الصبان ٢٨٨/٣ .

وكذلك تهمل إذن إذا كانت متأخرة " فإن تأخرت نحو : أكرمك إذاً ، أهملت " (١) .

الشرط الرابع : أن يكون الفعل بعدها مستقبلا ، فلو قيل لك : أحبُّك، فقلت : إذاً أظنُّك صادقاً ، رفعت ، لأنه حال (٢) .

وهذا الشرط ليس خاصاً بإذن دون سائر أخواتها ، وإنما هو شرط عام يشترط فى كل أخواتها التى تنصب الفعل المضارع وهى أنْ ولن وكى، فكلها يكون الفعل معها مستقبلا .

وفى هذا يقول سيبويه (٣) : " وتقول إذا حدّثت بالحديث : إذن أظنُّه فاعلاً ، وإذن إخالك كاذباً ، وذلك لأنك تخبرُ أنك تلك الساعةَ فى حال ظنٍّ وخيلةٍ ، فخرجتا من باب أنْ وكى ؛ لأن الفعل بعدهما غير واقع ، وليس فى حال حديثك فعلٌ ثابتٌ ، ولماّ لم يجز ذا فى أخواتها التى تشبّه بها جعلت بمنزلة إنما .

ولو قلت : إذن أظنَّك [بالنصب] تريد أن تخبره أن ظنك سيقع لنصبت ، وكذلك إذن يضربَك ، إذا أخبرت أنه فى حال ضربٍ لم ينقطع " .

الشرط الخامس : ألاّ يفصل بينها وبين منصوبها بفاصل ، وذلك نحو أن يقال : أنا آتيك ، فتقول : إذن أكرمك (٤) .

---

(١) حاشية الصبان ٣/٢٨٨ .

(٢) ينظر هذا الشرط فى : الكتاب ٣/١٦ وشرح الأنموذج ١٣٨ والفوائد الضيائية ٢/٢٤٣ وجواهر الأدب ٤١٩ وهمع الهوامع ٤/١٠٥ وقطر الندى ٥٨ وشرح شذور الذهب ٣٥٦ وشرح ابن عقيل ٢/٣٤٤ والتصريح ٢/٢٣٥ والمقتصد ٢/١٠٥٤ .

(٣) الكتاب ٣/١٦ ويراجع فى ذلك : المقتصد ٢/١٠٥٤ والصفوة الصفية ١/٣٢٤ وجواهر الأدب ٤٢٠ وهمع الهوامع ٤/١٠٥ .

(٤) ينظر هذا الشرط فى : شرح ابن عقيل ٢/٣٤٤ والكتاب ٣/١٢ وجواهر الأدب =

وهذا الشرط كذلك ليس خاصاً بإذن وحدها ، ولكنه شرط عام فى عمل كل أخواتها " ولم يفصلوا بين أنْ وأخواتها وبين الفعل كراهية ان يشبهوها بما يعمل فى الأسماء ، نحو ضربتُ وقتلت ؛ لأنها لا تَصرَّف تصرف الأفعال ، نحو ضربت وقتلت ، ولا تكون إلا فى أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه ، فكرهوا الفصل لذلك ، لأنه حرف جامد " (١) .

وعلل الرضى لعدم جواز الفصل بين إذن والمنصوب بعده بقوله(٢) " ولم يجز الفصل بين إذن والمنصوب بعده ؛ لأن المقتضى لنصبه لما كان قصد التنصيص على أنّ " إذن " للجزاء ، صار إذن لاقتضائه النصب كأنه عامل النصب ، كما أن فاء السببية وواو المعية صارتا كالعاملين فى الفعل ، فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل ، فصار الفاء والواو وأو وإذن كنواصب الفعل التى لا يفصل بينها وبين الفعل " .

ويفهم من كلام الرضى أنّ " إذن " ليست هى الناصبة بنفسها وإنما الناصب أنْ مضمرة بعدها وهى فى هذا تشبه فاء السببية وواو المعية ، وهما ينصبان الفعل بأنْ مضمرة وجوبا ، على حين أن سيبويه يربط بينها وبين أخواتها التى تنصب الفعل بنفسها ، ومعنى هذا أنها هى الناصبة للفعل عند سيبويه .

وذكر الصبان أنه لا يجوز الفصل بين إذن ومعمولها وذلك " لضعفها مع الفصل عن العمل " (٣) .

---

٤٢٠ وشرح الكافية ٢٣٧/٢ ، وهمع الهوامع ١٠٥/٤ وشرح شذور الذهب ٣٥٦ والتصريح ٢٣٥/٢ والصفوة الصفية ٣٢٤/١ - ٣٢٥ وحاشية الصبان ٢٨٧/٣ .

(١) الكتاب ١٣/٣ .

(٢) شرح الكافية ٢٣٧/٢ .

(٣) حاشية الصبان ٢٨٩/٣ .

ويستثنى من هذا الشرط الفصل بين إذن ومنصوبها بالقسم وبلا النافية (١) ، وذلك لأن " القسم تأكيد لربط إذن ، و "لا " لم يعتد بها فاصلة فى أنْ ، فكذا في إذن " (٢) .

والفصل بالقسم كقول الشاعر :

إذن – والله – نرميَهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب(٣)

وجواز الفصل باليمين بين إذن ومنصوبها تنفرد به إذن دون سائر أخواتها، لأنَّ " إذن أشبهت أرى ، فهى فى الأفعال بمنزلة أرى فى الأسماء ، وهى تلغى وتقدم وتؤخَّر فلما تصرفت هذا التصرف اجترءوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين " (٤) .

ويرى الرضىُّ أن إذن " لما كانت اسماً بخلاف أدواته ، جاز أن يفصل بينه وبين الفعل بأحد ثلاثة أشياء دون الفا والواو ، القسم ، نحو : إذن – والله – أكرمك ... " (٥) .

والفصل بين إذن ومنصوبها باليمين أجمع عليه جمهور النحاة ، واختلفوا في جواز الفصل بالنداء والدعاء والظرف ومعمول الفعل ، فقد

---

(١) ينظر : همع الهوامع ١٠٦/٤ والكتاب ١٣/٣ وجواهر الأدب ٤٢٠ وشرح شذور الذهب ٣٥٦ والتصريح ٢٣٥/٢ والصفوة الصفية ٣٢٤/١ .

(٢) همع الهوامع ١٠٦/٤ وينظر فى ذلك : جواهر الأدب ٤٢٠ .

(٣) من بحر الوافر والبيت مختلف فى قائله قيل لحسان وليس فى ديوانه ، ينظر : شرح شذور الذهب ٣٥٦ وهمع الهوامع ١٠٥ والدرر اللوامع ٥/٢ وأوضح المسالك رقم ٤٩٧ وارتشاف الضرب ٣٩٧/٢ .

(٤) الكتاب ١٢/٣ – ١٣ .

(٥) شرح الكافية ٢٣٧/٢ .

جوّز أبو الحسن طاهر بن بابشاذ الفصل بينهما بالدعاء والنداء ، نحو : إذن – زيدُ – أحسنَ إليك ، وإذن – يغفرُ الله له – يدخلَك الجنة (١) .

ويرى ابن هشام أنه لا يجوز الفصل بغير القسم ولا النافية ، يقول(٢) : " فلو فُصِل بغير ذلك لم يجز العمل ، كقولك : إذن – يازيدُ – أكرمُك " .

وقال أبو حيان (٣) : ولا ينبغى أنْ يقدم على ذلك إلا بسماع "

وأجاز ابن عصفور (٤) وأبو الحسن الأبدى الفصل بالظرف ، نحو : إذن – غداً – أكرمَك (٥) والصحيح أن ذلك لا يجوز (٦) ، وذلك لأن " الظرف أو عديله جزء من الكلمة ، فلا تقوى إذن معه على العمل فيما بعدها" (٧) .

ويقول الرضى (٨) : " ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه، فلا يقال : إذن – عندك – يفضل الأمر ، ولا بالحال نحو : إذن – قائماً – أضربك (٩) ؛ لأن الظرف والحال إذن يكونان معمولين للفعل الذى

---

(١) همع الهوامع ١٠٥/٤ ووافقه الرضى فى شرح الكافية ٢٣٧/٢ وأبو حيان فى ارتشاف الضرب ٣٩٧/٢ وأجاز الفصل بالنداء صاحب الصفوة الصفية ٣٢٤/١ والتصريح ٢٣٥/٢ .

(٢) شرح شذور الذهب ٣٥٧ وقطر الندى ٥٩ .

(٣) همع الهوامع ١٠٥/٤ .

(٤) المقرب ٢٦٢/١ .

(٥) همع الهوامع ١٠٥/٤ .

(٦) ارتشاف الضرب ٣٩٧/٢ وشرح الأشمونى ٢٨٩/٣ وقطر الندى ٥٩ .

(٧) التصريح ٢٣٥/٢ .

(٨) شرح الكافية ٢٣٧/٢ .

(٩) يشير إلى الفصل بمعمول الفعل وأنه غير جائز .

هو صلة أنْ ، ولا يتقدم على الموصول ما فى خبر صلته " .

إن حجة المانعين للفصل بين إذن ومعمولها بالظرف ليست قوية ، والباحث يرى جواز الفصل بالظرف موافقا فى ذلك ابن عصفور وأبا الحسن الأبدى ، والباحث يقيس ذلك على ما الحجازية فإنها تعمل لشبهها بـ ليس ، ومن شروط إعمالها ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجروراً .

وأجاز الكسائى وابن هشام والفراء الفصل بمعمول الفعل ، نحو : إذن – زيداً – أكرمَ ،وإذن فيك أرغبُ (١) ، والاختيار عند الكسائى حينئذ النصب ، وعند الفراء وهشام الرفع ، نحو : إذن – فيك أرغبُ ، وإذن – صاحبى – أكرمُ (٢) .

وفى حالة تقدم " معمول الفعل على إذن نحو : زيدًا إذن أكرمُ ، فذهب الفراء إلى أنه يبطل عملها والكسائى يجيز الإبطال والإعمال " (٣) .

قال أبو حيان (٤) : " ولا نص عند البصريين أحفظه فى ذلك ، والذى تقتضيه قواعدهم المنع " .

وقال السيوطى (٥) : " ومقتضى اشتراطهم التصدير فى عملها ألا تعمل، والحالة هذه ؛ لأنها غير مصدرة ، ويحتمل أن يقال : تعمل ؛ لأنها

---

(١) همع الهوامع ١٠٥/٤ وينظر فى ذلك : ارتشاف الضرب ٣٩٧/٢ وشرح الأشمونى ٢٨٩/٣ والتصريح ٢٣٥/٢ .

(٢) همع الهوامع ١٠٥/٤ وارتشاف الضرب ٣٩٧/٢ وشرح الأشمونى ٢٨٩/٣ .

(٣) ارتشاف الضرب ٣٩٨/٢ وهمع الهوامع ١٠٥/٤ – ١٠٦ وحاشية الصبان ٢٨٩/٣ .

(٤) ارتشاف الضرب ٣٩٨/٢ وينظر هذا القول فى همع الهوامع ١٠٦/٤ وحاشية الصبان ٢٨٩/٣ .

(٥) همع الهوامع ١٠٦/٤ وينظر : حاشية الصبان ٢٨٩/٣ .

وإن لم تصدر لفظا فهى مصدرة فى النية ؛ لأن النية بالمفعول التأخير " .

وقال الصبان (١) : " ويؤخذ من كلامه [أى السيوطى] عدم العمل قطعاً فى نحو : يازيد إذاً أكرمُك ؛ لأن المتقدم عليها معمول ، وفيه عندى نظرٌ لتصدرها فى جملتها ، ولأن نحو هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المحصور فيها عدم تصدرها داخلة على المضارع كما مرَّ " .

والرأى فى هذا الخلاف أنه يجوز الفصل بين إذن ومنصوبها باليمين ولا النافية ، والنداء والدعاء والظرف ومعمول الفعل .

وبعد هذا العرض لشروط نصب إذن للمضارع نخلص إلى ما يأتي :

- يشترط في نصب إذن للمضارع شرطان : الأول : أن يعتمد الفعل عليها أى تقع مبتدأة ، لأنها حينئذ فى أشرف محالها ، فإن تأخرت أو وقعت حشوا أهملت وألغيت ، وهى فى هذا تشبه ظن وأخواتها فى جواز إلغائها .
- وقد حصر النحاة المواضع التى تهمل فيها إذن لعدم تصدرها ووقوعها حشواً فى ثلاث مسائل :

أ) أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها .

ب) أن يكون جزاء للشرط الذى قبل إذن .

ج) أن يكون جواباً للقسم الذى قبلها .

والشرط الثاني لإعمال إذن النصب فى المضارع أن تكون جواباً ، لأنها إذا كانت جواباً قويت ؛ لأنها بالوضع للجواب ، وحق الجواب ألا يتقدم عليه ما ليس منه ، وقد سبق أن ذكرنا أن معنى إذن أن تكون للجواب والجزاء فهذا الشرط مستفاد من معناها .

- أما الشرط الخاص بألا يكون معها حرف العطف ، فهذا الشرط انفرد

---

(١) حاشية الصبان ٣/٢٨٩ .

به تقى الدين النيلى البغدادى ، وهذا الشرط مردود عليه ، لأنه إذا تقدم عليها حرف العطف الواو أو الفاء يجوز فيها الإعمال والإهمال.

- أما ما اشترطه النحاة من قولهم أن يكون الفعل معها مستقبلاً ، فهذا شرط عام لإعمال الحروف التى تنصب الفعل المضارع كلها ، وليس شرطا خاصاً بإذن .

- وكذلك الحال بالنسبة للشرط الأخير وهو ألا يفصل بينها وبين منصوبها فاصل ، فهذا أيضا شرط عام يشترط فى كل الأدوات التى تنصب الفعل المضارع ؛ ولأن إذن فى الأفعال بمنزلة ظن وأخواتها فى الأسماء ، فهى تلغى وتقدم وتؤخر ، ولذلك اجترءوا عليها فى الفصل بينها وبين معمولها باليمن ، كما يجوز الفصل بلا النافية ؛ لأن "لا "النافية لا تؤثر حين دخولها على أنْ ، فكذلك الحال مع إذن.

أما ما ذهب إليه بعض النحاة من جواز الفصل بين إذن ومعمولها بالنداء والدعاء والظرف والجار والمجرور ومعمول الفعل فمسألة خلافية بين النحاة ، والصواب أنه يجوز الفصل بالظرف والجار والمجرور والدعاء والنداء ومعمول الفعل .

- إذن لها دلالتها الموضوعية سواء نصبت المضارع أم لم تنصبه ، فهى تمثل ركيزة أساسية فى الجملة أو فى النصّ ، وما ورد من قول النحاة أنها تكون فى أشرف محالها حين تعمل ليس دقيقاً ؛ لأن معناه أنها حين لا تعمل فى موضع أقل وهذا لا نوافق عليه . والدليل أنها لم تعمل فى كثير من المواضع فى الشعر والقرآن الكريم ، ومع ذلك لها وظيفتها الدلالية فى السياق الذى وردت فيه ، بل أكثر من هذا فإن بعض النحاة قد ذهب إلى أن إلغاءها أجود من إعمالها .

رابعاً : جواز الوجهين :

سبق أن ذكرنا من شروط نصب " إذن " للمضارع أن تكون مبتدأة ، وذلك بألا يكون ما بعدها مفتقرًا إلى ما قبلها مثل جواب القسم وجواب الشرط ، أما إذا تصدرت من وجه دون وجه كأن تكون " بين الفاء والواو وبين الفعل ، فإنك فيها بالخيار : إن شئت أعملتها كإعمالك أُرَى وحَسِبت ، إذا كانت واحدةٌ منهما بين اسمين ، وذلك قولك : زيدًا حسبت أخاك ، وإن شئت ألغيت إذن كإلغائك حَسِبتُ ، إذا قلت : زيدٌ حسبت أخوك .

فأما الاستعمال فقولك : فإذن آتيَكَ وإذن أكرمَك ... وأما الإلغاء فقولك : فإذن لا أجيئُك ... " (١)

فسيبويه قد اكتفى من حروف العطف بالواو والفاء ، والفراء لم يكتف بهذين الحرفين ، فيقول:" فإذا كان فيها فاء أو واوٌ أو ثم أو (أو) حرف من حروف النسق ، فإن شئت كان معناها معنى الاستئناف فنصبت بها أيضا ، وإن شئت جعلت الفاء أو الواو إذا كانتا منها منقولتين عنها إلى غيرها "(٢)

ويعلل الرضى لجواز الوجهين بقوله:" وأما إذا تصدر من وجه دون وجه، وذلك إذا وقع بعد العطف ... كقولك : تأتينى فإذن أكرمك ، جاز لك نصب الفعل وترك نصبه ، وذلك أنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة، فمن حيث كون إذن فى أول جملة مستقلة هو متصدر ، فيجوز انتصاب الفعل بعده ، ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض متوسط ، وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر "(٣)

---

(١) الكتاب ٣/١٣ - ١٤ وينظر : المقتضب ٢/١٠ .

(٢) معانى القرآن ١/٢٧٣ .

(٣) شرح الكافية ٢/٢٣٧ وينظر هذا التوجيه في شرح الأشمونى ٣/٢٨٩ والتصريح ٢/٢٣٥ وحاشية الصبان ٣/٢٨٩ وجواهر الأدب ٤٢٠ .

وقد ذكر الرضى أن الإلغاء في هذه الحالة أكثر من الإعمال (١) ، على حين يذكر سيبويه أنك بالخيار (٢) .

وذهب الإربلى إلى أن الألغاء أجود من الإعمال (٣) ، وحجة من ذهب إلى أن الإلغاء أكثر أو أجود أن الرفع قراءة السبعة فى الآيتين (٤) .

ويعلل الصبان لذلك بقوله (٥) " ويشير إلى رجحانه قوله (وارفعاَ) بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفاً ، ومقتضى التعليل المذكور تعين النصب إذا كانت الواو أو الفاء استئنافية كما إذا قيل لك : آتيك غدّا ، فقلت مستأنفًا: وإذن أكرمَك ".

وأبو حيان يفرق بين العطف على ماله محل من الإعراب والعطف على ما ليس محل من الإعراب فيقول(٦) : " وإن توسط ولم يفتقر ما قبلها إلى ما بعدها افتقاراً لابد منه ، وذلك بأن تقدمها حرفُ عطف وكان ما بعدها معطوفاً على ما له محل من الإعراب ، فلا عمل لها ، نحو : زيدٌ يقومُ وإذن يكرمُك إذا جعلته معطوفاً على الخبر ، وإن تزرنى أزرْك وإذن أحسنُ إليك إذا جعلته معطوفاً على الجزاء .

أو على ما ليس له محل من الإعراب كعطفك من المسألتين على المبتدأ والخبر ، وعلى الشرط وجوابه جاز أن تعمل وأن لا تعمل ، والأكثر

---

(١) وافقه على ذلك الأشمونى ٢٨٩/٣ ، والشيخ خالد الأزهرى ٢٣٥/٢ والسيوطى فى الهمع ١٠٧ .

(٢) وافقه ابن عقيل ٣٤٤/٢ - ٣٤٥ والمبرد في المقتضب ١١/٢ - ١٢ والجامى فى الفوائد الضيائية ٢٤٣/٢ .

(٣) جواهر الأدب ٣٢٠ ومعه ابن مالك فى شرح الكافية ٢٤٤/٢ .

(٤) يقصد بذلك آية سورة النساء ٥٣/٤ وآية سورة الإسراء ٧٦/١٧ .

(٥) حاشية الصبان ٢٨٩/٣ .

(٦) ارتشاف الضرب ٣٩٦/٢ وينظر شرح الأشموني ٢٨٩/٣ .

أنْ لا تعمل " .

ومعنى هذا أنه إذا عطف على الخبر وحده أو على الجزاء وحده لم تعمل إذن ، أما إذا عطف على المبتدأ والخبر معاً ، أو على الشرط والجزاء معاً جاز الإعمال وعدمه .

وفى الفوائد الضيائية : " وإذا وقعت (إذن) بعد الواو والفاء ، فالوجهان جائزان ، النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف ؛ لاستقلال المعطوف ؛ لأنه جملة ، والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وإن ضعف " (١) .

ولك فى مثل قولهم : إن تأتنى آتك وإذن أحسن إليك ثلاثة أوجه ، يقول سيبويه (٢) : " إذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه عطفته على الأول، وإن جعلته مستقبلا نصبت ، وإن شئت رفعته على قول مَنْ ألغى ، وهذا قول يونس ، وهو حسنٌ ؛ لأنك إذا قطعته من الأول فهو بمنزلة قولك: فإذن أفعلُ ، إذا كنت مجيبا رجلا " .

وقال الجرجانى (٣) : " وإن جاز الإعمال والإلغاء فى موضع كان التقدير مختلفاً ، وذلك قولك : إن تأتنى آتك وإذن أكرمك ، إن جعلت أكرمَك كلامًا مستأنفا أعملت إذن ؛ لأنها جواب والفعل بعدها غير معتمد على ما قبلها ، وإن جعلته داخلا فيما قبله لم يكن لإذن عمل ، لكون الفعل بعدها معتمدا على ما قبلها فتجزمه ، فتقول : وإذا أكرمْك ، كما تقول : آتك وأكرمْك " .

ويقول الرضى (٤) : " الجزم هو الأقوى بعطف الفعل على المجزوم،

---

(١) الفوائد الضيائية ٢/٢٤٣ .

(٢) الكتاب٣/١٥ .

(٣) المقتصد ٢/١٠٥٧ .

(٤) شرح الكافية ٢/٢٣٩ ويراجع فى ذلك : الصفوة الصفية ١/٣٢٧ والتصريح ٢/٢٣٥ وشرح الأشمونى ٣/٢٨٩ - ٢٩٠ وفيه [وقيل : يتعين النصب لأن =

والنصب على الاستئناف وعطف إذن مع الفعل ، وهى كالجملة الشرطية ، كما ذكرنا على الجملة الشرطية ، والرفع على إضمار المبتدأ بعد إذن ، أى إذاً أنا أكرمُك " .

وقد ورد فى القرآن الكريم – قراءة قرآنية – وقوع الفعل المضارع وقد تقدمه العطف بالواو أو بالفاء ، وقد جاز فيه الوجهان الرفع والنصب ، وذلك فى قوله تعالى : ﴿ فإذن لا يؤتون الناس نقيرا ﴾ (١) وقد قرئ ﴿ فإذن لا يؤتوا الناس نقيرا ﴾ (٢) وقوله تعالى ﴿ وإذًا لا يلبثون خلافك إلا قليلا ﴾ (٣) وقد قرئ ﴿ وإذن لا يلبثوا خلافك إلاّ قليلا ﴾ (٤) .

وفيما يلى عرض لآراء المفسرين والنحاة فى هاتين القراءتين :

يقول سيبويه (٥) : " واعلم أنّ " إذن " إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل ، فإنك فيها بالخيار ، إن شئت أعملتها كإعمالك أُرَى وحسبت... وإن شئت ألغيت إذن كإلغائك حسبت ... فأما الاستعمال فقولك : فإذن آتيَكَ ... وبلغنا أن هذا الحرف فى بعض المصاحف (وإذن لا يلبثوا) ... وأما

ما بعدها مستأنف ، أو لأن المعطوف على الأول أولى " .

(١) سورة النساء ٥٣/٤ .

(٢) هى قراءة أُبى فى الكشاف ١٧١/٣ وتفسير القرطبى ٢٥٠/٥ والبحر المحيط ٦٦/٦ والتصريح ٢٣٥/٢ وبدون نسبة فى شرح الأشمونى ٢٨٩/٣ وهمع الهوامع ١٠٧ وفى جواهر الأدب ٤٢٠ في بعض المصاحف .

(٣) سورة الإسراء ٧٦/١٧ .

(٤) فى مصحف ابن مسعود فى المقتضب ١١/٢ – ١٢ وجواهر الأدب ٤٢٠ وفى الكتاب ١٣/٣؛ فى بعض المصاحف ، وبلغنا أن بعض العرب قرأها وفى التصريح ٢٣٥/٢ : ابن مسعود وبدون نسبة فى فتح القدير ٢٤٧/٣ وشرح الأشمونى ٢٨٩/٣ وهمع الهوامع ١٠٧ ونسبها فى الكشاف ١٧١/٣ وتفسير القرطبى ٢٥٠/٥ إلى أبى .

(٥) الكتاب ١٣/٣ – ١٤ .

الإلغاء فقولك : فإذن لا أجيئك ، وقال تعالى ﴿ فإذًا لا يؤتون الناس نقيرا﴾".

فسيبويه قد ذكر قراءة الآية فى سورة الإسراء وأشار إلى الآية فى سورة النساء فالأولى شاهد على الإعمال والثانية شاهد على عدم الإعمال ، والوجهان جائزان عنده .

وقد أشرنا إلى قول الفراء فى أثناء حديثنا عن جواز الوجهين ، ونحن نتتبع آراء النحاة ، ولم يشر الفراء إلى أىٍّ من القراءتين ، وقد أشار إلى آية سورة النساء ، ومعناها عنده (فلا يؤتون الناس نقيرًا إذن)(١)

ويقول المبرد (٢) : " واعلم أنها - أى إذن - إذا وقعت بعد واو أو فاء صلح الإعمال فيها والإلغاء ، لما أذكره لك : وذلك قولك : إن تأتنى آتك وإذن أكرمك ، إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت ، وإن شئت جزمت (٣) ، أما الجزم فعلى العطف على (آتك) وإلغاءإذن ، والنصب على إعمال إذن ، والرفع على قولك : وأنا أكرمُك ، ثم أدخلت (إذن) بين الابتداء والفعل ، فلم تعمل شيئاً ، وهذه الآية فى مصحف ابن مسعود ﴿ وإذن لا يلبثوا ﴾ " فالمبرد قد استشهد بقراءة الآية فى سورة الإسراء على جواز الإعمال إذا تقدمها حرف العطف الواو .

ويقول الطبرى (٤) : " ورفع قوله (ولا يؤتون الناس) ولم ينصب بإذًا ، ومن حكمها أن تنصب الأفعال المستقبلة إذا ابتدئ الكلام بها ؛ لأن

---

(١) معانى القرآن ٢٧٣/١ .

(٢) المقتضب ١١/٢ ، ١٢ .

(٣) وهذا ما يقال فى العطف على جواب الشرط ، حيث يجوز فيه ثلاثة أوجه، ووجه النصب هناك على أن الفاء للسببية والواو للمعية ، أما النصب هنا فعلى الاستئناف .

(٤) تفسير الطبرى ٨٧/٥ .

معها فاء ، ومن حكمها إذا دخل فيها بعض حروف العطف أن توجه إلى الابتداء بها مرة وإلى النقل عنها إلى غيرها أخرى ، وهذا الموضع مما أريد بالفاء فيه النقل عن إذن إلى ما بعدها ، وأن يكون معنى الكلام ، أم لهم نصيب فلا يؤتون الناس نقيرا إذن " .

فالفاء هنا فى آية سورة النساء أريد بها النقل عن إذن إلى ما بعدها ، ولذلك جاء الفعل المضارع بعدها مرفوعاً ، وهو نفس ما ذكره الفراء فى معنى الآية .

ويقول الزمخشري (١) فى آية سورة الإسراء : " فإن قلت : ما وجه القراءتين ؟

قلت : أما الشائعة فقد عطف فيها الفعل على الفعل ، وهو مرفوع لوقوعه خبر (كاد) ..وأما قراءة أُبى (٢) ففيها الجملة برأسها التى هى (إذن لا يلبثوا) عطف على جملة (وإن كادوا ليستفزونك) " .

ويقول القرطبى (٣) فى آية سورة النساء : " و " إذاً " هنا ملغاة غير عاملة لدخول فاء العطف عليها ، ولو نصب لجاز ... فإن دخل عليها فاء العطف أو واو العطف ، فيجوز فيها الإعمال والإلغاء ، أما الإعمال فلأن ما بعد الواو يستأنف على طريق عطف الجملة على الجملة ، فيجوز في غير القرآن " فإذا لا يؤتوا " ، وفى التنزيل (وإذًا لا يلبثون) ، وفى مصحف أبى(٤) (وإذن لا يلبثوا) . وأما الإلغاء فلأن ما بعد الواو لا يكون إلا بعد كلام يعطف عليه " .

فالقرطبى قد جوّز الوجهين الرفع والنصب ، ويجوز فى غير القرآن

---

(١) الكشاف ١٧١/٣ .

(٢) الصواب أنها قراءة ابن مسعود أما قراءة أبى فهى فى آية سورة النساء .

(٣) تفسير القرطبى ٢٥٠/٥ وراجع فتح القدير ٤٧٨/١ ، ٢٤٧/٣ .

(٤) تابع القرطبىُ الزمخشريَّ فى نسبة القراءة فى آية سورة الإسراء إلى أبى .

أن نقول (فإذن لا يؤتوا) ولم يشر إلى القراءة القرآنية فى هذه الآية .

ويقول الإربلى (١) : " إذا كان معها حرف عطف ... جاز إعمالها ؛ لأن الواو والفاء قد يبتدأ بهما ، وجاز الإلغاء لإدخال حرف العطف ما بعده فى حكم ما قبله ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فإذا لا يؤتون الناس نقيرا ﴾ وفى بعض المصاحف (فإذا لا يؤتوا الناس نقيرا) ، (وإذن لا يلبثوا خلافك) ، والجيد الإلغاء " .

فالإلغاء أجود من الإعمال لأنه " لغة القرآن التى قرأ بها السبعة فى قوله تعالى ؛ وإذًا لا يلبثون خلافك إلا قليلا ؛ ، وفى بعض الشواذ (لا يلبثوا) " (٢) .

ونخلص من هذا إلى أنّ إذن إذا وقعت بين الواو والفاء (٣) من حروف العطف وبين الفعل فيجوز إعمالها ويجوز إهمالها ؛ لأنها فى الأفعال بمنزلة ظن وأخواتها فى الأسماء ، وظن وأخواتها إذا وقعت متوسطة يجوز إعمالها ويجوز إلغاؤها ، وعلة ذلك أنك إذا عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة ، فمن حيث إذن فى أول جملة مستقلة فهى متصدرة وفى هذه الحالة تنصب الفعل المضارع ، أما إذا كان ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب الربط بحرف العطف فهى متوسطة ، وفى هذه الحالة تكون مهملة ، فإعمالها من قبيل عطف الجمل وإهمالها من قبيل عطف المفردات .

وقد ذهب بعض النحاة أن الإلغاء أجود من الإعمال بحجة أن قراءة السبعة على الإلغاء ، ولأن ابن مالك قد أكد (وارفعا) بنون التوكيد الخفيفة

---

(١) جواهر الأدب ٤٢٠ ويراجع فى ذلك : شرح الأشمونى ٢٨٩/٣ وهمع الهوامع ١٠٧ والتصريح ٢٣٥/٢ .

(٢) شرح الكافية لابن مالك ٢٤٤/٢ وتابعه فى ذلك : شرح الأشمونى ٢٨٩/٣ والتصريح ٢٣٥/٢ .

(٣) خلافاً للفراء الذى زاد ثم وأو من حروف العطف .

المبدلة ألفا ، وهذا لا نسلم به ، فالقراءتان على الرغم من وصفهما بالشذوذ ، إلا أننا نقول إن الوجهين جائزان وأنت بالخيار إن شئت رفعت وإن شئت نصبت .

وقد ورد الإلغاء فى قراءة حفص عن عاصم وورد الإعمال فى قراءة أبى وفى قراءة ابن مسعود ، وهذا يؤكد أن إعمالها وعدمه لا يعطيها قيمة ولا يقلل من قيمتها .

وفى حالة العطف مع إذن على مثل : إن تزرنى أزرك وإذن أحسن إليك بعد استيفاء جواب الشرط فلك ثلاثة أوجه الجزم على العطف على الجواب ، والنصب إن جعلت الكلام مستأنفا ، وإن شئت رفعته على قول من ألغى .

ولما تتبعنا كتب النحاة والمفسرين فى تفسير هاتين الآيتين وتوجيه القراءتين اتضح لنا أن كثيرا منهم لم يشر إلى القراءة فى آية سورة النساء، وإنما أشاروا جميعاً إلى قراءة الآية فى سورة الإسراء .

رابعاً : نصب الفعل المضارع بعد إذن :

اختلف النحاة فى ناصب الفعل المضارع بعد إذن ، هل هو إذن أم أنّ العامل فى الفعل المضارع أنْ مضمرة بعدها ؟

وللنحاة فى ذلك قولان :

الأول : رأى سيبويه وجمهور النحاة بصريهم وكوفيهم أن الناصب للفعل المضارع إذن نفسها (١) ، قيل : لمضارعتها أنْ (٢) ، وقيل : لأنهاتقلبه إلى الاستقبال (٣) .

الثانى : منسوب إلى الخليل بن أحمد بأن الناصب للفعل بعد إذن ، هو أن مضمرة (٤) وسبب ذلك أن " إذن " ليست مختصة بالفعل ، بل يجوز أن يقع بعدها الاسم ، لما تقول إذن عبد الله يزورك ، ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل .

وضعّف سيبويه رأى الخليل بقوله (٥) : وقد ذكر لى بعضهم أن الخليل قال : أنْ مضمرة بعد إذن ، ولو كانت مما يُضْمر بعد أنْ فكانت بمنزلة اللام وحتى لأضمرتهاإذا قلت : عبد الله إذن يأتيك ، فكان ينبغى أن ينتصب إذن يأتيك ، لأن المعنى واحد ، ولم يغير فيه المعنى ، الذى كان فى قوله : إذن يأتيك عبد الله ، كما يتغير المعنى فى حتى فى الرفع والنصب، فهذا ما رووا ، وأما ما سمعت منه فالأول " .

ومعنى هذا أنه قد روى عن الخليل قولان ، الأول الذى هورأى الجمهور أنها الناصبة بنفسها ، والثانى أنْ المضمرة هى الناصبة للفعل .

---

(١) الكتاب ١٦/٣ وشرح الكافية ٢٣٨/٢ وارتشاف الضرب ٣٩٥/٢ وتفسير القرطبى ٢٥٠/٥ وجواهر الأدب ٤١٨ وهمع الهوامع ١٠٤ وحاشية الصبان ٢٩٠/٣ .

(٢) تفسير القرطبى ٢٥٠/٥ .

(٣) همع الهوامع ١٠٤ .

(٤) الكتاب ١٦/٣ وشرح الكافية ٢٣٨/٢ وحكاه أبو عبيدة عنه فى ارتشاف الضرب ٣٩٥/٢ وحاشية الصبان ٢٩٠/٣ وتفسير القرطبى ٢٥٠/٥ .

(٥) الكتاب ١٦/٣ ونقله فى شرح الكافية ٢٣٨/٢ وعقّب الرضى على قول سيبويه بقوله : " ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا " .

وقال الزجاج والفارسيّ : " الناصب أنْ مضمرة بعدها ، لا هى ؛ لأنها غير مختصة إذ تدخل على الجملة الابتدائية ، نحو : إذن عبد الله يأتيك، وتليها الأسماء مبنية على غير الفعل " (١) . " وتتوسط بين المبتدأ أو خبره نحو : أنا إذًا مكرم لك ، وبين معمول الناسخ وخبره نحو قوله تعالى ﴿ إنكم إذًا مثلهم ﴾ (٢) .

ويرى الرضى أنَّ الناصب هو أنْ مضمرة بعد إذن وذلك لأن " قصد التنصيص على معنى الجزاء فى إذن نصب المضارع بأن المقدرة ؛ لأنها تخلص المضارع للاستقبال ، فيحمل إذن على ما هو الغالب فيه ، أى كونه للجزاء ، لاستحالة حمل المضارع إذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء ، وذلك بسبب النصب الحاصل بأنْ التى هى علم الاستقبال ، وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة فى جواب الأشياء الستة كما يجئ (٣) ، فإنه لما قصد النص على كون الفاء للسببية دون العطف أضمر أنْ بعدها لينتفى عن المضارع الحالية المانعة للفاء من السببية " (٤) .

فالرضى يقرر أن إذن ليست ناصبة للمضارع بنفسها ، وإنما تنصبه بأن مضمرة ومن ثم يعلل لعدم إعمالها حيث إن معناها هو الجزاء ، وفى هذه الحالة يستحيل حمل المضارع على الحالية التى تمنع من الجزاء ، وحمل إذن على فاء السببية التى تنصب بأن مضمرة وجوباً حيث إن الحالية تمنع الفاء من السببية .

وكذلك الحال بالنسبة لواو المعية وأو التى بمعنى إلا وحتى لأنهم

---

(١) همع الهوامع ١٠٤ – ١٠٥ وينظر : ارتشاف الضرب ٢/٣٩٥ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٢٩٦ والآية سورة النساء ٤/١٤٠ ؟

(٣) هى الأمر والنهى والاستفهام والتمنى والتخصيص والعرض .

(٤) شرح الكافية ٢/٢٣٧ .

" لما قصدوا بالواو معنى المعية وبأو معنى إلاّ أو إلى أن نصب المضارع بعدهما ؛ لأن النصب بأمّ النواصب أى أنْ المصدرية أَوْلَىَ ، فيكون معنى المصدرية مشعراً بكون الواو بمعنى مع التى لا تدخل إلا على الأسماء ، وبكون أو بمعنى إلا أو إلى اللتين حقهما الدخول على الأسماء .

وإذا جاز لك إضمار أنْ بعد الحروف التى هى الواو والفاء وأو (١) فهلا جاز إضمارها بعد الاسم .

وإنما لم يجز إظهار أنْ بعد إذن لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها " (٢)

أى أن إضمار أنْ بعد إذن واجب مثل إضمارها بعد فاء السببية وواو المعية وأو التى بمعنى إلا وحتى ، مع أنها حروف وإذن اسم كما يذهب إلى ذلك ، وليست مضمرة جوازًا لأنهم يكرهون التلفظ بها بعد إذن ، وليس استبشاعهم التلفظ بأنْ بعد إذن مما تختص به إذن وحدها ؛ لأن ذلك ينطبق على أو وحتى والواو والفاء وغيرها من الحروف التى تضمر معها أنْ .

ويستدل على أنّ إذن ليست ناصبة بنفسها بأن " تجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء (٣) يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كأنْ ولن ، إذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله " (٤) .

فالخليل بن أحمد فى قوليه والزجاج والفارسيّ والرضى يرون أن الناصب بعد إذن هو أنْ مضمرة ، ويرى الصبان أنها" لا تضمر إلا بعد

---

(١) يشير إلى أنّ أنْ تضمر بعد هذه الحروف جوازًا بشرط أن يتقدمها اسم خالص فى الاسمية أى ليس فيه شبهة الفعل .

(٢) شرح الكافية ٢/٢٣٧ .

(٣) على خلاف بين النحاة فى جواز الفصل بين إذن ومنصوبها بالنداء والدعاء .

(٤) شرح الكافية ٢/٢٣٧ .

حرفٍ من حروف العطف أو من حروف الجرّ " (١) ، فهى تضمر وجوباً بعد حرفين من حروف الجر هما [لام الجحود وحتى] وبعد ثلاثة أحرف من العطف هى أو التى بمعنى إلا أو حتى وفاء السببية وواو المعية ، وإذن ليست من حروف الجر ولا من حروف العطف " .

ومن الملاحظ أن الرضى قد ذهب إلى إضمار أنْ بعد إذن تشبيها لإذن بحروف العطف الفاء والواو وأو .

ويقول الإبلى (٢) : " وهى من جملة الحروف الأربعة الناصبة للمستقبل ، وإنما عملت لاختصاصها بهذا القبيل ، وعدم تنزلها كجزء ، ولهذا كانت أصلاً فى العمل على الصحيح كـ " أنْ " لا محمولة عليهم ، كزعم بعضهم ، وعملت النصب لتخصيصها المضارع بالاستقبال كأخواتها ، ومن هنا يظهر ضعف قول بعضهم : الناصب أنْ مقدرة بعدها " .

فهو يضعف رأى من يقول بأن الناصب أنْ مضمرة بعد إذن ؛ لأن إذن من الحروف التى تفيد الاستقبال شأنها فى ذلك شأن أخواتها .

ويذهب الرضى إلى أن المصدر المؤول من أنْ المضمرة بعد إذن والفعل المضارع " مبتدأ خبره محذوف وجوباً ، فمعنى إذن أكرمَك ، إذن إكرامُك حاصل أو واجب ، وإنما وجب حذف خبر المبتدأ ، لأن الفعل لما التزم فيه أنْ التى بسببها تهيأ أن يصلح للابتدائية . لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور ، فلو أبرز الخبر لكان كأنه أخبر عن الفعل ... " (٣) .

ويعترض الصبان على صاحب هذا الرأى بقوله (٤) " ولعل المفرد المؤول به أنْ ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل ، أى إذا جئتنى وقع

---

(١) حاشية الصبان ٣/٢٩٠ .

(٢) جواهر الأدب ٤١٨ .

(٣) شرح الكافية ٢/٢٣٨ .

(٤) حاشية الصبان ٣/٢٩٠.

إكرامك ، لا مبتدأ خبره محذوف ، أى حاصل " .

وليس معنى هذا أن الصبان يوافق الرضى فيما ذهب إليه من إضمار أنْ بعد إذن ، ولكنه يرفض تأويله بأن المصدر المؤول من أنْ المضمرة والفعل فى محل رفع مبتدأ خبره محذوف وجوباً ، ويرى الصبان أنه إن صح ذلك فالأولى فى التقدير أن يكون المصدر المؤول فى محل رفع فاعل لفعل محذوف :

والباحث لا يوافق على أن الناصب للفعل أنْ مضمرة بعد إذن ، وعلة ذلك :

أولاً : أنّ إذن تتضمن من حيث الدلالة إشارة لمحذوف – عند من يرى أنها مركبة – بعدها تقديره جملة ، وأن التنوين فى إذًا هو عوض عن ذلك، ولكنه تركب معها تركيباً يشبه تركيب ما مع ذا ، وإذ مع ما ، وعلى ذلك فلا يجوز تقدير محذوفين .

ثانياً : أنّ إذن إذا كانت هى إذا وأنْ ، فلا يجوز على هذا تقدير أنْ ثانية فالفطرة السليمة ترفض إذن أن ، ولكن من المقبول أن نقول : أو أن تستقيما ، ما كنت لأن ، وأن تقرعينى ، حتى أن أدخل .

ويرى الباحث أن الناصب للفعل المضارع بعد إذن هو أنْ المركبة منها إذن ، وعلى هذا فإن أنْ هى التى تنصب الفعل المضارع بنفسها ؛ لأن كى تنقسم إلى مصدرية وتعليلية ومحتملة لهما ، وكى المصدرية فقط هى التى تنصب بنفسها ، ولن مركبة لا أنْ فالناصب أيضا هو أن المركبة فى لن.

ونخلص من هذا إلى أن النحاة قد اختلفوا فى نصب الفعل المضارع بعد إذن ، ولهم فى هذا أقوال :

الأول : هو رأى الخليل فى أحد قوليه وسيبويه وجمهور النحاة بأن إذن تنصب المضارع بنفسها ، وذلك بسبب مضارعتها لأنْ أمّ الباب ، ولأنها تقلب زمنه إلى الاستقبال كسائر أخواتها .

الثانى : نسب إلى الخليل ، ووافقه الزجاج والفارسى والرضى بأن الناصب للفعل المضارع هو أنْ المضمرة وجوباً بعد إذن ، وذلك لأنها غير مختصة بالفعل ، وحق غير المختص ألا يعمل ، أو لأنها نص فى معنى الجزاء ، ويستحيل حمل المضارع على الحالية لأنها تمنع من الجزاء وكذلك الحال مع فاء السببية وواو المعية لأن الحالية تمنع الفاء من السببية وتمنع الواو من المعية ، وكذلك لأنه يجوز الفصل بين إذن ومنصوبها بالقسم والنداء والدعاء ، وهذا يقوى كونها غير ناصبة بنفسها ؛ لأن الحروف الناصبة لا يفصل بينهاوبين معمولها بما ليس من معمولها .

وكل هذه الأدلة مردودٌعليها ، وقد ضعّف هذا الرأى سيبويه والإربلى والقرطبى والصبان وغيرهم .

وقد ذهب الرضى إلى أن المصدر المؤول من أن المضمرة والفعل فى محل رفع مبتدأ خبره محذوف وجوباً ، وقد ضعفه الصبان الذى يرى أنه فى محل رفع فاعل لفعل محذوف .

والثالث : أن الناصب للفعل المضارع بعد إذن هو أنْ المركبة منها إذن ، وهذا رأى من يقول بتركيبها ، وهذا ما نوافق عليه .

خامساً : إذن غير العاملة :

سبق أن تناولت شروط نصب المضارع بعد " إذن " وقد أوصلها بعد النحاة إلى خمسة شروط ، وملخص تلك الشروط : هناك شرطان تنفرد بهما

إذن : الأول : أن تكون مبتدأة فإن اعتمد ما بعدها على ما قبلها أهملت ، وذلك فى ثلاثة مواضع :

أ) أن لا يكون ما بعدها خبراً لما قبلها .

ب) أن يكون ما بعدها جزاء للشرط الذى قبل إذن .

ج) أن يكون جوابا للقسم الذى بعدها .

والشرط الثانى : أن تكون جواباً ؛ لأنها إذا كانت جواباً قويت ؛ لأنها بالوضع للجواب .

وهناك شرطان عامان يشترطان فى كل أخواتها :

الأول : أن يكون الفعل معها مستقبلا .

الثانى : ألا يفصل بينها وبين منصوبها بفاصل .

أما الشرط الأخير الذى انفرد به النيلى البغدادى ، وهو ألا يكون معها حرف العطف ، وهذا الشرط مردود عليه ؛ لأنه إذا سبقها حرف العطف جاز الإعمال والإهمال .

وإذا فقدت إذن شرطاً من هذه الشروط ألغيت وأهملت ، وذلك بأن تقع حشواً [يكون ذلك فى المواضع الثلاثة السابقة ، وكذلك إذا تأخرت عن معمولها ، وكذلك إذا كانت للحال ، وإذا فصل بينها وبين معمولها بفاصل غير القسم والنداء والدعاء].

والذى نركز عليه هنا هو إذن غير العاملة فى آيات الكتاب العزيز ، وقد جاءت إذن غير العاملة فى القرآن الكريم فى مواضع كثيرة ، يمكن تصنيفها إلى :

أ) إذن مع " لو " و " إنْ " الشرطيتين :

قد تناولت جانباً من ذلك عند الحديث عن معنى " إذن " فى ثانياً ، وذكرت أن الزجاج قد فسر الجزاء بأنه جزاء الشرط (١) ، وقد فسّرها الرضى بأنها غالبا للشرط (٢) ، وقد فصّل الرضى القول فى ذلك بقوله : وإذا كان للشرط جاز أن يكون الشرط فى الماضى نحو : لو جئتنى إذًا لأكرمتك ، وفى المستقبل نحو : إذن أكرمك بنصب الفعل ، وإذا كان بمعنى الشرط فى الماضى جاز إجراؤه مجرى لو فى إدخال اللام فى جوابه " (٣) .

أما إذا وليه المضارع " احتمل أن يكون للشرط فى المستقبل كإنْ ، وأن يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء ، كما تقول لمن يحدثك تحديث : إذاً أظنُّك كاذباً ، فإنه لا معنى للجزاء ههنا، إذ الشرط والجزاء إما فى المستقبل أو فى الماضى ... ولا مدخل للجزاء فى الحال " (٤) .

وإذا كانت إذن بمعنى الشرط فى المستقبل " جاز دخول الفاء فى جزائها ، كما فى جزاء إنْ " (٥) والأكثر فى إذن كما يرى ابن هشام (٦) " أن تكون جواباً لإنْ أو لو ظاهرتين أو مقدرتين " . وقد جاءت " إذن " المهملة فى جواب " لو " فى آيتين فى قوله تعالى :

١ - ﴿ قل لو كان معه آلهة كما يقولون إذًا لابتغوا إلى ذى العرش سبيلا﴾ (٧) يقول الشوكانى (٨) : " وإذن جواب عن مقالتهم

---

(١) شرح المفصل ٢/٢١٦.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٣٦ .

(٣) شرح الكافية ٢/٢٣٦ .

(٤) شرح الكافية ٢/٢٣٦ وينظر فى ذلك : حاشية الصبان ٣/٢٩١ .

(٥) شرح الكافية ٢/٢٣٧ .

(٦) مغنى اللبيب ١/١٩ .

(٧) سورة الإسراء ١٧/٤٢ .

(٨) فتح القدير ٣/٢٣٠ .

الباطلة وجزاء للو " .

٢ - وقوله تعالى : ﴿ قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى إذًا لأمسكتم خشية الإنفاق ﴾ (١) وجاءت " إذن " معطوفة على " لو " فى موضع واحد فى قوله تعالى ﴿ ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وأشد تثبيتاً وإذا لأتيناهم من لدنا أجراً عظيما ﴾ (٢)

يقول القرطبى (٣) : " وقيل : اللام لام الجواب ، وإذًا دالة على الجزاء ، والمعنى : لو فعلوا ما يوعظون به لآتيناهم " .

ومن الملاحظ فى هذه الآيات الثلاثة أن اللام قد وقعت فى جواب إذن، وقد اختلف النحاة فى هذه اللام فالفراء يرى أنها واقعة فى جواب قسم مقدر أو فى جواب لو مقدرة ، وفى هذا يقول (٤) : " وإذا رأيت فى جواب " إذن " اللام فقد أضمرت لها لئن أو يميناً ، أو " لو " ، من ذلك قول الله عز وجل : ﴿ ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إلهٍ إذًا لذهب كل إله بما خلق ﴾ (٥) ، والمعنى - والله أعلم - لو كان معه فيهما إلهٌ لذهب كل إله بما خلق " .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وإن كادوا ليفتنونك عن الذى أوحينا إليك لتفترى علينا غيره وإذًا لاتخذوك خليلا ﴾ (٦) ومعناه لو فعلت لاتخذوك .

وكذلك قوله ﴿ لقد كدت تركن إليهم شيئا قليلا . إذًا لأذقناك ﴾ (٧)

---

(١) سورة الإسراء ١٧/١٠٠ .

(٢) سورة النساء ٤/٦٦ - ٦٧ .

(٣) تفسير القرطبى ٥/٢٧٠ .

(٤) معانى القرآن ١/٢٧٤ ويراجع : ارتشاف الضرب ٢/٣٩٨ .

(٥) سورة المؤمنون ٢٣/٩١ .

(٦) سورة الإسراء ١٧/٧٣ .

(٧) سورة الإسراء ١٧/٧٣ - ٧٤ .

معناه لو ركنت لأذقناك "

ويلاحظ أن الفراء قد استشهد بهذه الآيات الثلاثة التى وردت فيها اللام فى جواب إذن ، وهى عنده على إضمار يمين أو لو ، وهذه الآيات الثلاث ليس معها لو ، وهناك آية رابعة وردت فيها اللام فى جواب إذن دون لو ، وذلك فى قوله تعالى : ﴿ وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذًا لارتاب المبطلون ﴾(١) .

ويرى الرضى أنه إذا كان بمعنى الشرط " فى الماضى جاز إجراؤه مجرى لو فى إدخال اللام فى جوابه ... وليس اللام جواب القسم المقدر ، كما قال بعضهم " (٢) فهو يرفض قول الفراء أن تكون اللام جواب قسم مقدر ، " وإذا كان بمعنى الشرط فى المستقبل جاز دخول الفاء فى جزائها كما فى جزاء (إنْ) " (٣) .

ويرى الرضى (٤) أن " إذن " قد تستعمل بعد " لو " و " إن " توكيدا لهما ؛ لأن إذن مع تنوينه الذى هو عوض من الفعل بمعنى حرف الشرط المذكورين مع فعلى الشرط ، نحو : لو زرتنى إذًا لأكرمتك ، وإن جئتنى إذًا أزرْك ، فكأنك كررت كلمة الشرط مع الشرطين للتوكيد ، ثم كما يجوز تأخر كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو أكرمْك إن أكرمتنى ، وأكرمتك لو أكرمتنى ، جاز تأخر إذن الذى هو ككلمة الشرط مع كلمة الشرط عن جزائه نحو أكرمك إذًا ، وكذا يتوسط إذن بين جزئى ما هو جزاؤه معنى ، تقول : أنا إذًا خارج ... "

---

(١) سورة العنكبوت ٤٨/٢٩ .
(٢) شرح الكافية ٢٣٧/٢ .
(٣) شرح الكافية ٢٣٧/٢ .
(٤) شرح الكافية ٢٣٦/٢ .

ويرى الباحث موافقا فى ذلك ابن هشام(١) أن الأكثر أن تكون جوابا لإنْ أو لو ظاهرتين أو مقدرتين ، وليست توكيدا لإنْ ولو كما ذهب الرضى .

وإذا تتبعنا كتب التفسير نجد أن المفسرين قد قدروا " لو " مع "إذن" فى آيات ، وقدروا " إنْ " مع " إذن " فى آيتين :

وتقدير " لو " مع إذن يتضح فى :

١ - قوله تعالى : ﴿ وإذًا لآتيناهم من لدنا أجرًا عظيما ﴾ (٢) .

يقول الزمخشرى (٣) : " و (إذن) جواب لسؤال مقدر ، كأنه قيل : وماذا يكون لهم أيضاً بعد التثبيت ؟ فقيل : وإذن لو ثبتوا لآتيناهم ؛ لأن (إذًا) جواب وجزاء " .

ويقول القرطبى (٤) : " وقيل : اللام لام الجواب و(إذًا) دالة على الجزاء ، والمعنى : لو فعلوا ما يوعظون به لآتيناهم " .

٢ - وقال تعالى : ﴿ ما نُنَزّل الملائكة إلا بالحق وما كانوا إذًا منظرين﴾(٥) .

قال الزمخشرى (٦) : " جواب وجزاء لشرط مقدر ، تقديره : ولو نزلنا الملائكة ما كانوا منظرين " .

وقال القرطبى (٧) : " أى لو تنزلت الملائكة بإهلاكهم لما أمهلوا ولا قبلت لهم توبة " .

---

(١) مغنى اللبيب ١٩/١ .

(٢) سورة النساء ٦٧/٤ .

(٣) الكشاف ٢٧٩/١ .

(٤) تفسير القرطبى ٢٧٠/٥ .

(٥) سورة الحجر ٨/١٥ .

(٦) الكشاف ٣١١/٢ ونقله عنه فى البحر المحيط ٤٤٦/٥ .

(٧) تفسير القرطبى ٣٦٢/٤ ويراجع فتح القدير ١٢٢/٣ .

وهناك أربع آيات وردت فيها " إذن " وقدّرهاالمفسرون على أن لو محذوفة مع شرطها وإذن جوابها (١) .

وقد قدّر المفسرون إنْ الشرطية مع إذن وذلك فى موضعين :

١ - قوله تعالى : ﴿ قل لا أتبع أهواءكم قد ضللت إذًا وما أنا من المهتدين ﴾(٢) .

قال الزمخشرى (٣) : " أى إن اتبعت أهواءكم فأنا ضال " .

٢ - قوله تعالى : ﴿ قال معاذ الله أن نأخذ إلا من وجدنا متاعنا عنده إنا إذًا لظالمون ﴾ (٤) .

قال الزمخشرى (٥) : " (إذن) جواب وجزاء ؛ لأن المعنى إن أخذنا بدله ظلمنا " .

وقدّره الشوكانى بإذا فى قوله (٦) : " أى إنّا إذا أخذنا غير من وجدنا متاعنا عنده لظالمون فى دينكم وما تقتضيه فتواكم " .

---

(١) سورة الإسراء٧٣/١٧ وينظر : الكشاف ٣٧٠/٢ وشرح الكافية ٢٣٧/٢ والبحر المحيط ٦٥/٦ ، وسورة الإسراء ٧٥/١٧ وينظر : الكشاف ٣٧٠/٢ وتفسير القرطبى ٣٩١/٧ وفتح القدير ٢٤٧/٣ ، وسورة المؤمنون ٩١/٢٣ وينظر : الكشاف ٥٤/٣ والبحر المحيط ٤١٩/٦ وفتح القدير ٤٩٦/٣ ، وسورة العنكبوت ٤٨/٢٩ وينظر : الكشاف ١٩٣/٣ والبحر المحيط ١٥٥/٧ والنهر الماد ١٥٤ وفتح القدير ٢٠٧/٤ .

(٢) سورة الأنعام ٥٦/٦ .

(٣) الكشاف ١٨/٢ وينظر : تفسير القرطبى ٤٣٧/٦ . وفتح القدير /١٢٢ .

(٤) سورة يوسف ٧٩/١٢ .

(٥) الكشاف ٢٦٩/٢ ويراجع البحر المحيط ٣٣٤/٥ .

(٦) فتح القدير ٤٦/٣ وقد قدّرها صاحب النهر الماد ٤٧/٤ فى آية سورة المائدة ١٠٦/٥ وكذلك فى سورة المائدة ١٠٧/٥ .

وهكذا يجد الباحث أن كثيرا من المفسرين قد قدّروا لو مع شرطها فى ست آيات قرآنية وقدروا إنْ الشرطية فى موضعين ، واختلف فى الموضع الثانى فذهب الزمخشرى إلى تقدير إنْ وقدرها الشوكانى بإذا .

ب) ومن المواضع التى تهمل فيها إذن إذا وقعت حشوًا بين المبتدأ والخبر ؛ وذلك لأن ما بعدها معتمد على ما قبلها ، وقد وردت متوسطة بين المبتدأ والخبر فى القرآن الكريم فى موضعين : قوله تعالى : ﴿ تلك إذًا قسمةٌ ضيزى ﴾ (١) .

وقوله تعالى : ﴿ تلك إذًا كرةٌ خاسرة ﴾ (٢) .

يقول أبو حيان (٣) : " ولما كانت فى هذا الوجه غير معتمد عليها جاز دخولها على الجملة الإسمية الصريحة ، نحو : أزورك ، فتقول : إذن أنا أكرمك ، وجاز توسطها نحو أنا إذًا أكرمك " أو تقع متوسطة بن اسم كان وخبرها (٤) وذلك فى قوله تعالى : ﴿ ما نُنَزِّلُ الملائكة إلا بالحق وما كانوا إذًا منظرين ﴾ (٥) وقد سبق أن تحدثنا عن هذه الآية عند حديثنا عن تقدير لو مع إذن (٦) .

أو تقع " إذن " مهملة بين اسم إن وخبرها وذلك فى ثلاثة عشر موضعاً :

---

(١) سورة النجم ٢٢/٥٣ .

(٢) سورة النازعات ١٢/٧٩ .

(٣) البحر المحيط ٤٣٤/١ .

(٤) من المواضع التى أضافها السيوطى فى همع الهوامع ١٠٧ .

(٥) سورة الحجر ٨/١٥ .

(٦) ينظر فى تفسيرها : الكشاف ٣١١/٢ وتفسير القرطبى ٣٦٢/٤ والبحر المحيط ٤٤٦/٥ وفتح القدير ١٢٢/٣ .

١ - قوله تعالى : ﴿ ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم إنك إذًا لمن الظالمين ﴾ (١)

فى النهر الماد (٢) : " إذن هنا مؤكدة لجواب ارتبط بمتقدم ، ولا عمل لها إذا كانت مؤكدة " .

٢ - وقوله تعالى : ﴿ حتى يخوضوا فى حديث غيره إنكم إذًا مثلُهم﴾(٣).

يقول العكبرى (٤) : " إذن ههنا ملغاة لوقوعها بين الاسم والخبر ، ولذلك لم يذكر بعدها الفعل ".

٣ - وفى قوله تعالى : ﴿ وإنكم إذًا لمن المقربين ﴾ (٥) .

قال الزمخشرى (٦) : " (إذن) وقع فى جزاء الشرط ، وجواب الذين قاولوهم من قومهم.... "

ورد أبو حيان بقوله(٧) : " ليس (إذن) واقعاً فى جواب الشرط ، بل واقع بين (إنكم) والخبر ، وإنكم والخبر ليس جزاءً للشرط ، بل ذلك جملة جواب القسم المحذوف " ونشير إلى المواضع العشرة المتبقية فى الحاشية (٨) .

---

(١) سورة البقرة ١٤٥/٢ .

(٢) النهر ٤٣٣/١ .

(٣) سورة النساء ١٤٠/٤ .

(٤) التبيان ١١١/١ .

(٥) سورة الشعراء ٤٢/٢٦ .

(٦) الكشاف ٤٧/٣ .

(٧) البحر ٤٠٤/٦ وراجع : البحر : ٤٣٤/١ ، ١٩٦/٥ .

(٨) سورة المائدة ١٠٦/٥ وراجع النهر ٤٣/٤ ، وسورة المائدة ١٠٧/٥ وراجع: النهر ٤٧/٤ ، وسورة الأعراف ٩٠/٧ وراجع البحر ٣٤٥/٤ وسورة يونس ١٠٦/١٠ ، وسورة هود ٣١/١١ ، وسورة يوسف ١٤/١٢ ، وسورة يوسف

ومن النحاة مَنْ يرى أنّ " إذن " المتوسطة بين اسم إن وخبرها هى " إذا الظرفية التى للاستقبال ، حذفت الجملة بعدها ، وعوض منها التنوين"(١) .

وردّ أبو حيان بقوله (٢) : " (إذن) هنا معناها التوكيد ، وهى الحرف الذى هو جواب ، ويكون معه الجزاء ، وقد لا يكون ، وزعم بعض النحويين أن (إذن) فى هذا الموضع ظرف العامل فيه (لخاسرون) (٣) ، والنون عوض من المحذوف ، والتقدير : إنكم إذا اتبعتموهم لخاسرون ، فلما حذف ما أضيف إليه عوض من ذلك النون ، فصادفت الألف ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الألف لالتقائهما والتعويض فيه مثل التعويض فى (يومئذ) و (حينئذ) ونحوه .

وما ذهب إليه هذا الزاعم ليس بشئ ، لأنه لم يثبت التعويض والحذف فى (إذا) التى للاستقبال فى موضع ، فيحمل هذا عليه " .

وقال الزركشى (٤) : " ولم يذكر النحاة حذف الجملة من إذًا وتعويض التنوين عنها ... وليس هذا بقول نحوى " .

وفى الإتقان (٥) : " وقال القاضى ابن الجوينى : وأنا أظن أنه يجوز أن تقول لمن قال لك : أنا آتيك . إذن أكرمُك بالرفع ، على معنى إذا أتيتنى

٧٩/١٢ ويراجع : البحر ٣٣٤/٥ والكشاف ٢٦٩/٢ وفتح القدير ٤٦/٣ ، وسورة المؤمنون ٣٤/٢٣ ، وسورة يس ٢٤/٣٦ ، وسورة القمر ٢٤/٥٤ .

(١) شرح الرضى ٢٣٨/٢ وحاشية الخضرى ١٢/٢ .

(٢) البحر المحيط ٣٤٥/٤ .

(٣) يشير إلى قوله تعالى ﴿ إنكم إذًا لخاسرون ﴾ سورة يوسف ١٤/١٢ .

(٤) البرهان ١٨٨/٤ .

(٥) الإتقان للسيوطى ١٥٠/١ ويراجع الهمع ١٠٤ وشرح الأشمونى ٢٩٠/٣ وارتشاف الضرب ٣٩٥/٢ .

أكرمُك ، فحذف أتيتنى وعوض التنوين عن الجملة ، فسقطت الألف لالتقاء الساكنين " .

وهذا الكلام قد تناولناه بالتفصيل عند حديثنا عن تركيب إذن .

نخلص من هذا إلى أنّ " إذن " إذا فقدت شرطا من شروط إعمالها ألغيت وأهملت ، وذلك بأن تقع حشواً بين المبتدأ والخبر وأن يكون ما بعدها جزاء للشرط قبلها وأن يكون جوابا للقسم ، وكذلك تهمل إذا تأخرت عن معمولها أو فصل بينها وبين معمولها بفاصل غير القسم ولا النافية أو كان المضارع معها للحال .

ونستنتج أنّ إذن قد وقعت فى جواب لو فى آيتين ووردت معطوفة على لو الشرطية فى موضع آخر .

وقد اختلف النحاة فى اللام الواقعة فى جواب إذن فذهب الفراء إلى أنها واقعة فى جواب قسم مقدر أو فى جواب لو مقدرة ويرفض الرضى أن تكون جواب قسم ويرى أن الشرط إذا كان فى الماضى جرى مجرى لو فى إدخال اللام فى جوابه ، وإذا كان بمعنى المستقبل دخلت الفاء فى جوابه .

وقد قدّر المفسرون لو وإن الشرطيتين مع إذن ، وقد ورد التقدير بلو كثيرا وبإنْ قليلاً وقد وردت إذن مهملة بين المبتدأ والخبر فى موضعين وبين اسم كان وخبرها فى موضع واحد وبين اسم إن وخبرها فى ثلاثة عشر موضعاً .

سادساً : كتابتها :

اختلف النحاة فى الوقف على إذن فى غير القرآن الكريم ، أما فى القرآن الكريم " فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعاً كما فى الإتقان إتباعا

للمصحف العثمانى " (١) .

وقال السيوطى فى حاشية المغنى (٢) " ينبغى أن يكون الخلاف فى الوقف عليها مبنيا على الخلاف فى حقيقتها ، فعلى أنها حرف يوقف عليها بالنون ، وعلى أنها اسم منون يوقف عليها بالألف " .

فهى اسم عند الكوفيين " ومنهم مَنْ يشبه نونها بالتنوين ، فيقف عليها بالألف ، وهم الأكثر إلا المازنى ، فإنه لا يرى الوقف عليها بالألف ، ويقول هى حرف بمنزلة أنْ ولنْ " (٣) .

ويعلل الإربلى لإبدال نونها عند الوقف ألفا " لشبه نونها بالتنوين لسكونها – تبدل عند الوقف ألفاً – ولم يجزه المازنى لئلا تلتبس بإذا وأجاز المبرد الوجهين ، وبعضهم عند إعمالها لزوال اللبس " (٤) .

والصحيح أن يوقف عليها بالنون لأنها كنون لن وأنْ ، كما روى ذلك عن المبرد والزجاج .

وينبنى على هذا الخلاف خلاف فى كتابتها .. فالجمهور يكتبونها بالألف ، وكذا رسمت فى المصاحف ، والمبرد والمازنى بالنون " (٥) .

وقال الفراء (٦) : إذا أعملتها فاكتبها بالألف ، وإذا لم تعملها فاكتبها بالنون ، حتى لا تلتبس بإذا الزمانية ؛ لأن إعمالها يميزها عنها " .

" ويرد عليه أن العمل فى اللفظ وليس الشكل لازماً ، فالفرق فى

---

(١) حاشية الصبان ٢٩١/٣ .

(٢) نقلا عن حاشية الصبان ٢٩١/٣ .

(٣) الصفوة الصفية ٣٢٢/١ ويراجع شرح الأشمونى ٢٩١/٣ والهمع ١٠٤ .

(٤) جواهر الأدب ٤١٨ وحاشية الصبان ٢٩١/٣ .

(٥) شرح الأشمونى ٢٩١/٣ .

(٦) انظر رأيه : فى شرح الأشمونى ٢٩١/٣ والصفوة الصفية ٤٢٢/١ .

الكتابة محتاج له على العمل أيضا " (١) .

وقال النحاس(٢) : سمعت على بن سليمان يقول : سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول : أشتهى أن أكوى يد مَنْ يكتب إذًا بالألف ، إنها مثل لن وأنْ ، ولا يدخل التنوين فى الحروف "

ولذلك يرى الباحث أنها إذا كانت عاملة تكتب بالنون مثل أنْ ولن ، وإذا كانت غير عاملة تكتب بالألف ، فرقاً بين العاملة وغير العاملة .

إلغاؤها مع استيفاء الشروط :

إذا استكملت " إذن " الشروط التى ذكرها النحاة استقراءً من كلام العرب ، أيجوز إهمالها مع ذلك ، فيقع الفعل المضارع بعدها مرفوعاً أم لا يجوز ذلك فيها ؟

والجوابُ عن ذلك أن العلماء قد اختلفوا فى ذلك ، فقد " زعم عيسى ابن عمر أن ناساً من العرب يقولون : إذًا أفعلُ ذاك ، فى الجواب ، فأخبرت يونس بذلك ، فقال : لاَتْبعِدَنْ ذا ، ولم يكن ليروى إلا ما سمع ، جعلوها بمنزلة هل وبل " (٣) . " وهى لغة نادرة ، ولكنها القياس ؛ لأنها غير مختصة ، وإنما أعملها الأكثرون حملاً على ظن ؛ لأنها مثلها فى جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزءيها " (٤) .

---

(١) حاشية الصبان ٢٩١/٣ .

(٢) تفسير القرطبى ٢٥٠/٥ .

(٣) الكتاب ١٦/٣ وينظر فى ذلك المقتضب ١٠/٣ - ١٢ وشرح الكافية ٢٣٨/٢ وارتشاف الضرب ٣٩٦/٢ والصفوة الصفية ٣٢٥/١ وشرح الأشمونى ٢٩١/٣ وهمع الهوامع ١٠٧ والتصريح ٢٣٥/٢ .

(٤) شرح الأشمونى ٢٩١/٣ وينظر فى ذلك : التصريح ٢٣٥/٢ .

وتلقى البصريون حكاية عيسى بن عمر " بالقبول ، ووافقهم أبوالعباس أحمد بن يحيى ثعلب " (١) لأنه كما يقول أبو حيان (٢) : " رواية الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على مَنْ لم يحفظ إلا أنها لغة نادرة " .

ومع أنّ عيسى بن عمر ثقة وأن اللغة التى حكاها لغة نادرة ، إلا أن " سائر الكوفيين قد خالفوا فلم يجز أحد منهم الرفع بعدها " (٣) ، ولذلك أنكرها " الكسائى والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل " (٤).

ولا شك فى أن " النصب مع حصول الشرائط أفصح " (٥) ولكننا نقبل الرواية التى حكاها سيبويه عن عيسى بن عمر ، لأن راويها ثقة ، وكلامه مقبول ، ولا غرابة فى هذه الرواية ؛ لأنَّ أن التى هى أم الباب قد روى فيها أن " من العرب مَنْ لم يعملها ، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رجحان ، فيرفع الفعل بعدها حملاً على أختها ما المصدرية، لاشتراكهما فى أنهما يقدران بالمصدر " (٦) .

وقد استدل مَنْ يهمل أنْ بقراءة ابن محيصن (لمن أراد أن يتمَّ الرضاعة) (٧) برفع الميم (٨) وقد خرجها الشيخ خالد الأزهرى بقوله (٩) :

---

(١) همع الهوامع ١٠٧ وينظر : حاشية الصبان ٢٩١/٣ .

(٢) همع الهوامع ١٠٧ .

(٣) همع الهوامع ١٠٧ وارتشاف الضرب ٣٩٦/٢ .

(٤) همع الهوامع ١٠٧ .

(٥) شرح الكافية ٢٣٨/٢ .

(٦) شرح ابن عقيل ٣٤٣/٢ .

(٧) سورة البقرة ٢٢٣/٢ .

(٨) انظر القراءة فى أوضح المسالك ١٥٦/٤ وشرح التصريح ٢٣٢/٢ وضياء السالك ٧/٤ .

(٩) شرح التصريح ٢٣٢/٢ .

" والقول بأن أصله يتمون ، وهو منصوب بحذف النون ، وحذفت الواو للساكنين لفظا واستصحب ذلك خطا ، والجمع باعتبار معنى مِنْ تكلف " .

وزعم الكوفيون أيضا أنّ أنْ " مخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبرى ، والقياس فصله منها بقد أو إحدى أخواتها " (١) .

وقال أبو حيان فى تخريج اللغة التى ذكرها عيسى بن عمر " وزعم ابن طاهر أن ما رواه عيسى بن عمر ، إنما جاز ذلك فيه ؛ لأنه فعل حال لا مستقبل " (٢) .

---

(١) شرح التصريح ٢/٢٣٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٣٩٦ .

الخاتمة

وبعد أن انتهى الباحث من دراسة أسلوب إذن في ضوء الدراسات النحوية والقرآنية يخلص إلى أبرز النتائج التى توصل إليها وهى :

أ) اختلف النحاة فى تركيب إذن اختلافاً كبيراً ، ولهم فى هذا أقوال ، فجمهور النحاة يرون أنها حرفٌ ويرى الكوفيون أنها اسم ، ويرى الرضى أنها ظرف صالح للأزمنة الثلاثة ، والصحيح فى ذلك ما ذهب إليه الرضى والكوفيون من أنها اسم تضمن معنى الظرفية الزمانية وأنها صالحة للأزمنة الثلاثة الماضى والحاضر والمستقبل، ودليل ذلك أنها هى إذٍ فى قولنا يومئذ حيث أضيف الظرف إليها ، كما أن نونها تقلب فى الوقف ألفا .

ب) اختلف النحاة فى تركيب إذن وبساطتها ، فذهب الجمهور إلى أنها حرف بسيط ،ويرى الخليل أنها حرفٌ مركب من (إذ أنْ) ، ويرى الرندى أنها مركبة من (إذا أن) ، ، والرأى فى هذا أنها مركبة من إذا وأنْ ؛ لأن هذا القول يتوافق مع معناها ومع عملها ، فهى تفيد الربط لأن معناها الجواب والجزاء ، وتعمل النصب فى الفعل المضارع كـ أنْ المصدرية .

ج) ذهب سيبويه إلى أن معنى " إذن " الجواب والجزاء ، وهذا الكلام من سيبويه قد أوقع النحاة فى خلط ، ولا خلاف بينهم فى أنها جواب ،بل قد تتمخض للجواب ، ولكنهم قد اختلفوا فى معنى الجزاء، فذهب الشلوبين إلى أنها حرف جواب وجزاء فى كل موضع، وذهب أبو على الفارسىّ والرضى إلى أنها تكون للجزاء فى كثير من المواضع ، وقد اختلفوا فى تفسير معنى الجزاء ، فقد

فسرها الرضى بأنها جزاء للشرط كإذما وحيثما ، على حين نجد أن بعض النحاة قد فسر الجزاء بمعناه اللغوى ، ومن هؤلاء ابن فارس اللغوى والإربلى والدمامينى ، ويفهم من كلام الزمخشرى أنه فسرها بمعنى المجازاة ومن يتتبع تفسيره يجد أنه فى كثير من الآيات يفسر الآيات بأنها جزاء الشرط .

د) ويلحظ الباحث أن الزمخشرى فى كل آية فسّر فيها إذن بمعنى جزاءالشرط ، أنها للجواب والجزاء فى كل المواضع ، موافقا فى ذلك الشلوبين ، ورأى أبى حيان لا يختلف كثيرا عن رأى الزمخشرى ، والرأى أنها حرف جواب وأن الجزاء فيها بمعنى المجازاة على فِعْل.

هـ) اشترط النحاة لنصب " إذن " الفعل المضارع عدة شروط : أن تكون جواباً ، وألا يكون معها حرف عطف ، وأن يعتمد الفعل عليها ، أى تقع مبتدأة ، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلا ، وألا يفصل بينها وبين منصوبها بفاصل غير القسم ولا النافية ، ووجد الباحث أن الشرط الأول والشرط الثالث تنفرد بهما إذن دون سائر أخواتها ، والشرطان الرابع والخامس تشترك فيه كل الحروف التى تنصب الفعل المضارع . أما الشرط الثانى فهذا الشرط قد انفرد به تقى الدين النيلى البغدادى وهذا الشرط مردود عليه .

و) ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز الفصل بين إذن وبين منصوبها بالنداء والدعاء والظرف والجار والمجرور ومعمول الخبر ، والرأى أن الفصل بهذه الأشياء جائز .

ز) لم ترد " إذن " فى القرآن الكريم ناصبة للفعل المضارع .

ح) إذا سبقت إذن بحرف العطف الواو أو الفاء جاز إعمالها وجاز إهمالها ، فجواز الإعمال لأنك عطفت جملة مستقلة على جملة

مستقلة ، وأما الإهمال فلأن ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض .

ط) ذهب سيبويه إلى أنك بالخيار فى إعمال إذن أو إهمالها ، وقد ذهب بعض النحاة إلى أن الإهمال أجود أو أكثر ، وحجتهم فى ذلك أن قراءة السبعة فى آيتى سورة النساء والإسراء بالرفع بعد حرف العطف ، ولأن ابن مالك قد ذكر (وارفعا) بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا .

ى) وقد وردت إذن المسبوقة بحرف العطف ناصبة للفعل المضارع فى قراءتين شاذتين ، وقد تتبعت آراء المفسرين والنحاة فى توجيه هاتين القراءتين .

ك) وفى حالة العطف بعد استيفاء جواب الشرط فى مثل : إن تزرنى أزرك وإذن أحسن إليك فلك ثلاثة أوجه إعرابية : الجزم بالعطف على الجواب ، والنصب إنْ جعلت الكلام مستأنفا ، وإن شئت رفعت الفعل المضارع على قول من ألغى إذن.

ل) اختلف النحاة فى ناصب الفعل المضارع بعد إذن ، ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال : الأول رأى سيبويه والجمهور أن الناصب للفعل هو إذن نفسها وذلك لمضارعتها لأنْ ، ولأنها تقلبه إلى الاستقبال والقول الثانى منسوب للخليل بن أحمد ، وهو رأى الزجاج والفارسى والرضى أنها تنصب بأنْ مضمرة ، وقد ضعفه سيبويه ، لأنه لو كان كذلك لكانت ناصبة فى كل حال .

وعلل من يرى أنها ناصبة بأنْ مضمرة بأنها غير مختصة بدخولها على الجملة الاسمية وتوسطها ، ويرى الرضى أنّ النص على أنها للجزاء دليل على أن الناصب أنْ مضمرة بعدها ؛ لأن أنْ هى التى تخلص الفعل للاستقبال حتى تبقى إذن على معناها وهو الجزاء ،

وهو يشبهها بفاء السببية وواو المعية ، ويستدل كذلك على أنها ناصبة بأن مضمرة بسبب جواز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم والنداء والدعاء .

والقول الثالث : أن الناصب للفعل المضارع بعد إذن هو أنْ المركبة منها إذن ، وهذا ما نرجحه ونختاره لأن إذن عندنا مركبة من إذا وأنْ .

م) إذا فقدت إذن شرطا من شروط إعمالها ألغيت وأهملت ، وذلك بأن تقع حشوا بين المبتدأ والخبر ، وأن يكون ما بعدها جزاء للشرط قبلها ، وأن يكون جواب قسم ، وكذلك إذا تأخرت عن معمولها ، أو فصل بينها وبين منصوبها بفاصل غير القسم والنداء والدعاء وكذلك إذا كان المضارع معها للحال .

ن) قد وقعت إذن فى جواب لو فى آيتين ، ووردت معطوفة على جواب لو فى آية واحدة ، وقد قدّر المفسرون والنحاة لو وإنْ الشرطيتين مع إذن ، وقد ورد التقدير بلو كثيرا وبإن قليلا ، وقد وردت إذن متوسطة بين المبتدأ والخبر فى آيتين وبين اسم كان وخبرها فى آية واحدة وبين اسم إن وخبرها فى ثلاثة عشر موضعاً .

س) اختلف النحاة فى اللام الواقعة فى جواب إذن ، فذهب الفراء إلى أنها واقعة فى جواب قسم مقدر أو جواب لو مقدرة ، ويرفض الرضى أن تكون جواب قسم مقدر ، ويرى أن الشرط إذا كان للماضى جرت مجرى لو فى اقتران جوابها باللام ، وإن كان بمعنى المستقبل دخلت الفاء فى الجواب .

ع) اختلف النحاة فى الوقف على إذن وفى كتابتها فى غير القرآن الكريم ، أما فى القرآن فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعاً اتباعاً لرسم المصحف ، وفى غير القرآن الكريم فالصحيح أن يوقف عليها

بالنون لأنها مثل أن ولن ، وأما بالنسبة لكتابتها فالجمهور يكتبونها بالألف ، ويرى الباحث أنها إذا كانت عاملة تكتب بالنون وإذا كان مهملة تكتب بالألف خلافاً للفراء .

ف) حكى سيبويه أن عيسى بن عمر زعم أن ناساً من العرب يهملون إذن مع استيفائها الشروط ، وهى لغة نادرة ، وتلقاها البصريون بالقبول وأنكرها الكوفيون جميعاً ، ومما لا شك فيه أن النصب مع وجود الشرائط أفصح ، والباحث يوافق على قبول رواية عيسى بن عمر ؛ لأنّ أنْ التى هى أم الباب قد روى عن جماعة من العرب أنهم يهملونها .

أهم المراجع

١ - الإتقان فى علوم القرآن ، للسيوطى ، القاهرة ١٣٦٨ هـ .

٢ - ارتشاف الضرب من كلام العرب ، لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق وتعليق د/ مصطفى أحمد النماس مطبعة المدنى بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .

٣ - الأزهية فى علم الحروف ، للهروى ، تحقيق عبد المعين الملوحى ، دمشق ١٣٩١هـ .

٤ - الأشباه والنظائر فى النحو ، لجلال الدين السيوطى ، تحقيق د/عبدالحسين القتلى .

٥ - الأصمعيات ، للأصمعى ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، الطبعة الخامسة بيروت ، لبنان .

٦ - الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لابن الأنبارى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٩٥٣ م.

٧ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، الطبعة الخامسة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٨ - البحر المحيط ، لأبى حيان الأندلسى ، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٨ هـ .

٩ - البرهان فى علوم القرآن للزركشى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ١٩٥٧م - ١٩٥٨م .

١٠ - تذكرة النحاة ، لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .

١١ - التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى ، عيسى البابى الحلبى بالقاهرة ، بدون تاريخ .
١٢ - تفسير الطبرى (جامع البيان فى تفسير القرآن) دار المعرفة ببيروت - لبنان ، الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .
١٣ - تفسير القرطبى (الجامع لأحكام القرآن) ، دار إحياء التراث العربى ببيروت لبنان ، ١٩٦٥ م.
١٤ - جمهرة اللغة لابن دريد الأزدى ، تحقيق كرنكو - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥١ هـ .
١٥ - الجنى الدانى فى حروف المعانى ، للمرادى ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
١٦ - جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب للإربلى ، شرح وتحقيق د/حامد أحمد نيل ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ١٩٨٣ م.
١٧ - حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل .
١٨ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، عيسى البابى الحلبى بالقاهرة بدون تاريخ .
١٩ - خزانة الأدب ولب لباب العرب ، للبغدادى ، بولاق ١٢٩٩هـ .
٢٠ - الخصائص ، لابن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، القاهرة ١٩٥٦م .
٢١ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٩٧٢ م .
٢٢ - الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشنقيطى ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

٢٣ - ديوان كثير عزة جمع وتحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة ببيروت ١٩٧١م.
٢٤ - ديوان النابغة الذبيانى ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٢٥ - رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ، للمالقى ، تحقيق محمد أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .
٢٦ - سر صناعة الإعراب ، لابن جنى ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، مطبعة مصطفة البابى الحلبى بالقاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .
٢٧ - شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبى سعيد الحسن بن الحسين السكرى، تحقيق عبد الستار أحمد فراج راجعه الشيخ محمد شاكر ، مطبعة المدنى بدون تاريخ .
٢٨ - شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، مطبعة عيسى البابى الحلبى بالقاهرة ، بدون تاريخ .
٢٩ - شرح الأنموذج فى النحو للزمخشرى ، بشرح الأردبيلى ، حققه وعلق عليه الدكتور / حسنى عبد الجليل يوسف ، مكتبة الآداب بالقاهرة ١٩٩٠ م.
٣٠ - شرح الدمامينى على مغنى اللبيب وبهامشه حاشية الشمنى ، القاهرة بلا تاريخ .
٣١ - شرح ديوان الحماسة ، للمرزوقى ، نشرة احمد أمين وعبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨م.

٣٢ - شرح شذور الذهب لابن هشام ، تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد ، دار الأنصار بالقاهرة الطبعة الخامسة عشرة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
٣٣ - شرح شواهد المغنى للسيوطى ، نشر أحمد ظافر كوجان ، طبع لجنة التراث العربى بدمشق ، بلا تاريخ .
٣٤ - شرح ابن عقيل . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت لبنان ، بلا تاريخ .
٣٥ - شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيى‌الدين عبد الحميد ، طبع الإدارة العامة للجامع الأزهر بمصر ، بلا تاريخ .
٣٦ - شرح الكافية للرضى ، دار الكتب العلمية ببيروت ، لبنان ، توزيع دار الباز للنشر والتوزيع بمكة المكرمة (بلا تاريخ) .
٣٧ - شرح الكافية الشافية لابن مالك . تحقيق عبد المنعم أحمد هريدى ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
٣٨ - شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب بيروت ، بلا تاريخ .
٣٩ - الصفوة الصفية فى شرح الدرة الألفية ، للإمام تقى الدين النيلى البغدادى ، تحقيق الدكتور/ إمام حسن الجبورى ، مطبعة الأمانة بالقاهرة ١٩٩٠م .
٤٠ - ضياء السالك إلى أوضح المسالك لابن هشام ، تأليف محمد عبدالعزيز النجار ، القاهرة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ / .
٤١ - فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير ، للشوكانى ، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ، بلا تاريخ .

٤٢ - الفوائد الضيائية ، شرح كافية ابن الحاجب ، لنور الدين عبد الحميد الجامي ، دراسة وتحقيق الدكتور / أسامة طه الرفاعى ، مطبعة وزارة الأوقاف العراقية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م .
٤٣ - القاموس المحيط ، للفيروزابادى ، مطبعة عيسى البابى الحلبى بالقاهرة ، بلا تاريخ .
٤٤ - الكتاب لسيبويه ، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجى بالقاهرة ودار الرفاعى بالرياض .
٤٥ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشرى ، دار المعرفة بيروت لبنان ، بلا تاريخ .
٤٦ - لسان العرب ، لابن منظور ، مطبعة بولاق بالقاهرة - بلا تاريخ .
٤٧ - مجالس ثعلب لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٤٨م .
٤٨ - معانى القرآن ، للفراء ، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م .
٤٩ - مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق محمد محيىالدين عبد الحميد ، القاهرة بلا تاريخ .
٥٠ - المفضليات (اختيار المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر بن سالم الكوفى اللغوى) تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر الطبعة الرابعة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤م .
٥١ - المقتصد فى شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجانى ، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان دار الرشيد للنشر بالعراق ١٩٨٢ م.
٥٢ - المقتضب ، للمبرد ، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، طبع المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة .

٥٣ - المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وعبدالله الجبورى ، مطبعة العانى ببغداد ، الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م.

٥٤ - همع الهوامع بشرح جمع الجوامع ، للإمام السيوطى تحقيق وشرح الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية بالكويت ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.